جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العلي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأثرها على المجتمع 1700م – 1830م.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

- قانة زهراء
- خباشة نجاة

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ(ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
صالحي مونى	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
أبو بكر الصديق حميدي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا ومقررا
يعيش محمد	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016 – 2017 م

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا

أهدي باكورة عملي وثمرة جهدي إلى من قال فيهما الحق سبحانه وتعالى"**وقل ربي إرحمهما كما رباني صغيرا**" **إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما**

اللذين كانا بمثابة النور الذي أضاء دربي واللذان سعيا في تعليمي وتوجيهي

وإلى جميع أفراد عائلتي

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل .....إلى أساتذتي الفضلاء ..... إلى كل من ساعدني ولو بالدعاء.

إلى كل طلبة قسم التاريخ..... خاصة سنة ثانية ماستر..... من طلبة و طالبات.

خباشة نجاة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها التي غمرتني بعطفها و أنارت لي درب حياتي بحبها ونبع حنانها و بئر الأمان

أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى من عملني الصبر و الثبات و كان مصدر عزمي و قوتي, إلى من أنار طريقي بنصائحه القيمة إلى من كانت شخصيته قدوتي, ورضاه أكبر هدف في حياتي, إلى من هو أحق الناس بحبي

أبي الغالي حفظه الله و أطال الله في عمره

وإلى زوجي أوصيف عبد الكريم وإبني الغالي نوفل

وإلى والديّ زوجي

وإلى كل عائلة قانة وأوصيف

وإلى صديقتي حويشي سارة

ولا أنسى زميلتي في البحث التي كانت متفهمة معي.

وإلى جميع طلبة قسم التاريخ تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

قانة زهرة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم..."

وقال أيضا: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ"

صدق الله العظيم

بداية الحمد لله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه الحمد لله الذي أعاننا وسير خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع.

وبعده أشكر الأستاذ المشرف الدكتور حميدي أبو بكر الصديق الذي لم يبخلنا بتوجيهاته وكان عونا لنا في إنجاز هذا العمل.

كما يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ خميسي سعدي وجميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

كما نشكر عمال مكتبة المركز الثقافي بالمعاضيد وجامعة منتوري 2 بقسنطينة ومتحف المجاهد بالمسيلة . دون أن ننسى الزميلتان حجاب أسماء وحويشي سارة اللتان قدمتا لنا يد العون خلال إنجازنا لهذا العمل.

وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب.

مقدمة

مقدمة:

إهتمت الدراسات التاريخية للجزائر خلال العهد العثماني بدراسة الجانب السياسي وركزت عليه أشد تركيز, بينما لم يحض الجانب الإقتصادي بالدراسات الكافية التي توضح ملامحه, وتسلط الضوء على الأمور الغامضة فيه, فالواقع الإقتصادي الذي قامت عليه إيالة الجزائر لمدة ثلاثة قرون يعد الأساس الذي بنيت عليه العلاقات العامة داخل الإيالة وخارجها, لما له من آثار حاسمة وإنعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحياة الإجتماعية وحتى الثقافية ولعل من أكبر الموضوعات الإقتصادية في تاريخ الجزائر العثمانية هو موضوع الضرائب أو السياسة الضريبة التي تعد مداخيلها من الروافد الأساسية لخزينة الإيالة, التي كلما تضاءلت تعرضت لأزمات إقتصادية وإجتماعية مما يؤثر على إستقرارها وقد ينتهي بها الأمر في بعض الحالات إلى الإنهيار, وبالتالي فإن دراسة السياسة الضريبية موضوع مهم جدير بالبحث والذي حصرناه في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر الممتدة من 1700 إلى 1830 بإعتبار أنه في أواخر هذه الفترة تناقصت عائدات الجهاد البحري, وأصبحت الضرائب تمثل المصدر الرئيسي لدخل الإيالة.

ومن دواعي إختيارنا لهذا الموضوع نذكر:

– الرغبة في معرفة المزيد حول التاريخ الإقتصادي للجزائر إبان الفترة العثمانية وخاصة الجانب الضريبي منه.

– الرغبة في معرفة أنواع الضرائب التي كانت تفرض على السكان في تلك الفترة إضافة إلى طرق جبايتها سواء في الريف أو في المدينة.

– إبراز الأثر الذي خلفته السياسة الضريبية على المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة في مختلف جوانب الحياة الذي لم يحض بالدراسة الكافية من قبل الباحثين .

وعلى حد إطلاعنا فمن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد النظام المالي أواخر العهد العثماني لدكتور ناصر الدين سعيدوني وكذلك كتابه الملكية والجباية, والدراسة التي قامت بها الدكتورة فلة القشاعي المولودة موساوي حول الضرائب بالريف القسنطيني,

بالإضافة إلي دراسات توفيق دحماني حول الضرائب ببايلك الغرب الجزائري ,والضرائب في الجزائر في الفترة من 1792-1865 وما عدا ذلك فإننا لا نجد دراسة حول السياسة الضريبية في أواخر العهد العثماني وأثرها على المجتمع في الفترة من 1700- 1830

الإشكالية :

ويتركز موضوع هذه الدراسة على إشكالية تتمحور أساسا حول فهم حقيقة السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني ومدى تأثيرها على المجتمع ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية كالتالي :

- ماهي أنواع الضرائب التي كانت تُجبى في الريف وفي المدن؟ ماهي طرق تحصيلها؟

- وهل هذا يتوافق مع المقولة القائلة أن الحكومة العثمانية بالجزائر كانت تثقل كاهل السكان بالضرائب وتتشدد في جبايتها؟

- وهل كانت المنظومة الضريبية سببا في قيام ثورات القرن التاسع عشر بالجزائر؟

المنهج:

وقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي ساعدنا في تتبع الظواهر التاريخية بكل موضوعية فيما يخص أنواع الضرائب وطرق جبايتها، وإستعنا بالمنهج التحليلي للوصول إلى معرفة تأثير الضرائب على المجتمع, والمنهج الإحصائي في إحصاء عوائد الضرائب في كل بايلك والمنهج المقارن في المقارنة بين هذه العائدات في كل بايلك

وقد إرتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى مقدمة ثم مدخل وفصلين، على أمل أن نحيط بجوانب البحث بالشرح والتفصيل. حيث تناولنا في المدخل لمحة حول الأوضاع العامة للجزائر أواخر العهد العثماني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والضرائب الشرعية في الشريعة الإسلامية بصفة عامة

أما الفصل الأول خصصناه لدراسة السياسة الضريبية العثمانية في الجزائر, وإحتوى هذا الفصل على مبحثين الأول تحت عنوان الضرائب أنواعها. وإنقسم بدوره إلى مطلب عن الضرائب والرسوم بالريف ومطلب عن الضرائب والرسوم بالمدن ، أما المبحث الثاني فقد تضمن طرق جباية الضرائب, وإنقسم كذلك إلى مطلب بعنوان طرق الجباية بالريف ومطلب بعنوان طرق جباية في المدن،

بينما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة تأثير السياسة الضريبية على المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني فإنقسم بدوره إلى ثلاث مطالب تطرقنا في المبحث الأول إلى تأثير السياسة الضريبية على الحياة الإقتصادية أما المبحث الثاني فدرسنا من خلاله تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاجتماعية بينما المبحث الثالث فتطرقنا فيه تأثير السياسة الضريبية على الحياة الثقافية.

وأنهينا دراستنا هذه بخاتمة ضمناها أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا، وأدرجنا البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع.

وقد إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع سنتعرض إلى إبرازها: فمن المصادر التي إعتمدنا عليها مذكرات الشريف الزهار التي أفادتنا في معرفة أنواع الضرائب وكيفية جبايتها، وكتاب المرأة لحمدان خوجة الذي يعد من أهم المصادر للقرن التاسع عشر والدراسة القيمة لصالح العنتري " مجاعات قسنطينة " والتي تحدث فيها عن الأزمة التي إمتدت من سنة 1804 إلى سنة 1808 م ومن بينها ثورة درقاوة

ومن المراجع نذكر سلسلة ناصر الدين سعيدوني التي أفادتنا كثيرا في إعداد هذا البحث والتي من بينها نذكر كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني بالإضافة إلى كتاب الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني،

كما إعتمدنا على بعض المقالات العلمية مثل "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر" لفاطمة الزهراء سيدهم الذي أفادنا في موضوعنا هذا بمعلومات قيمة كذلك "مذكرات حول إقليم قسنطينة" لناصر الدين سعيدوني

إضافة إلى بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها صلة بموضوع دراستنا أهمها: "الضرائب في الجزائر" لتوفيق دحماني. و"النظام الضريبي في الريف القسنطيني" لفلة القشاعي المولودة موساوي". وعموما كانت المذكرات والمصادر مهمة جدا، لأن فيها وصفا دقيقا وبالغا.

وقد واجهتنا جملة من الصعوبات في سبيل إعداد هذا البحث والتي سنذكر من بينها ضيق الوقت والبحث العلمي يتطلب متسعا من الوقت لإخراجه في صورة حسنة خاليا نسبيا من الأخطاء، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية التي تخدم موضوعنا, حيث لم يسمح لنا بالإطلاع على الوثائق الأرشيفية بأرشيف قسنطينة بحجة كثرة العلب وأنها غير مرتبة، وكذلك صعوبة تنسيق هذا العمل المشترك كما أن موضوعنا هذا يخلو من المصادر أو المراجع باللغة الفرنسية ويعود هذا لضيق الوقت من أجل ترجمتها رغم أن معظم المصادر التي تطرقت إلى موضوعنا كانت باللغة الأجنبية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف أبو بكر الصديق حميدي وكل من أعاننا في إنجاز هذا البحث.

مدخل

1: لمحة عن الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني:

لدراسة السياسة الضريبية في أواخر العهد العثماني لابد أن نتطرق إلى الأوضاع السائدة خلال هذه الفترة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا باعتبارها تمهيدا مهما لهذه الدراسة

1-1- الأوضاع السياسية

لقد كانت الجزائر قبل عهد الدايات خاضعة للدولة العثمانية، وينفذ الولاة أوامرها بحذافيرها خاصة ولاة البيلربايات والباشاوات، وكانت سياسة الجزائر الخارجية تتحكم فيها الدولة العثمانية بحيث كانت الواسطة بينهما وبين الدول الأخرى ذات المصالح بها ولكن الدايات هم الذين استطاعوا تحقيق الاستقلال الحقيقي للجزائر عن الدولة العثمانية وأصبح للسلطان حق إصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان [1] وتعتبر فترة الدايات فترة استقرار نسبي لم بتعاقب خلالها أكثر من عشر دايات وكان الداي عبارة عن منفذ أمين مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش ، ومراسلة القبائل المختلفة و رؤسات الدول للحفاظ على الأمن في الداخل والخارج ويشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية لها بالإضافة إلى انه كان يعين الوزراء[2] ويستمد سلطته من الديوان أو مجلس

1- يحي بوعزيز, الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة ،ج2 ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر، ص 47

2- هؤلاء الوزراء هم: الخزناجي ,ميسر الخزينة العمومية، أغا الصبايحية ,وهو القائد العام للقوات البحرية، وكيل الحرج ,هو وزير التجارة، بيت مالجي وهو مكلف ببيت المال، خوجة الخيل يتلقى ما يدفع للداي من هدايا وخراج. ينظر: مبارك بن محمد الميلي , تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 184.

الشورى كما يسميه البعض الذي يضم حوالي ستين بلوكباشي يجتمعون فيتداولون حول القضايا الإدارية والحكومية ، وكانت البلاد مقسمة إلى أربع بايليكات وهي[1] كالتالي :

1- دار السلطان : وتتكون من الجزائر العاصمة وضواحيها وتخضع مباشرة لحكم الداي

2- بايلك الغرب : وعاصمته وهران (وعندما كانت هذه الاخيرة في حوزة الإسبان كانت مازونة ثم معسكر هي العاصمة)

3- بايلك التيطري : وعاصمته المدية

4- بايلك الشرق : وعاصمته قسنطينة

وينقسم البايلك إلى أوطان على رأس كل واحد منها قائد عربي أو تركي والوطن نفسه مكون من مشايخ تجمع الواحد قبيلة أو أكثر يرأسها شيخ من الأهالي[2], وهذا وقد إتخذ الداي إحتياطات عديدة لإبقاء البايات تحت نفوذ المباشر وتجنب كل محاولات التمرد فبالإضافة إلى إخضاع المنصب إلى التجريد المتواصل وإبعاده عن الوراثة حرص الداي على إستجلاب الباي إلى الجزائر العاصمة لتقديمه الدنوش بصفة منتظمة وحسب تقليد معهود وكانت لهذه العملية أبعاد رمزية كبرى تؤكد نفوذ والداي وتبعية الباي وتذكر بوجود سلطة مركزية رغم غيابها في الأوطان فضاء البايات.[3] وقد كان الحكم المركزي يعتمد على جنود من العثمانيين يسمون اليولداش وعلى قبائل وفية له تحظى بإمتيازات عديدة تدعى قبائل المخزن, وكان الأمن في البلاد من إختصاصات الشرطة العامة وكانت نشيطة وشديدة ومهابة[4], وقد تميز هذا العهد بتحكم الطبقة العسكرية وإحتكار السلطة وتناحرها على الحكم والسيطرة وجعل الشعب على الهامش يتفرج على الأحداث والإغتيالات المتكررة في

1- محمد العربي الزبيري ,التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1972-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 18

2- محمد العربي الزبيري, المرجع السابق، ص 21.

3- دلندة الأرقش وآخرون, المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003، ص 45.

4- محمد العربي الزبيري, المرجع السابق، ص 21.

صفوف الدايات والجنود العثمانية وكذلك محاولة الدولة العثمانية المتكررة التدخل في شؤون الدولة الجزائرية من أجل إسترجاع سلطتها وإستعادة نفوذها أيام البايلربايات والباشاوات وتأثير ذلك على مركز الدايات وتحقر القوى المعادية لهم على التمرد والعصيان[1], بالإضافة إلى ذلك فقد تغير الصراع في هذه الفترة من إسبانيا إلى فرنسا فنجد في عهد الداي بابا حسن[2] في عام 1682, نظم الأميرال الفرنسي دوكين حملة عسكرية قوامها ثلاثون سفينة حربية لمهاجمة شرشال ومدينة الجزائر, ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل كغيرها[3], بالإضافة إلى ذلك فقد تميز هذا العهد كذلك بازدياد الضغط المالي على السكان, بعد أن نضبت موارد القرصنة التي كانت تدر على الخزينة العامة مبالغ ضخمة مما أرغم الدايات للتوجه نحو إستغلال الموارد الداخلية للبلاد من أجل توفير إحتياجات الإيالة من الأموال وقد كان لهذه السياسة الضريبة المجحفة وغير العادلة التي طبقها الداي, أن ولدت في نفس الرعية رد قوي تمثل في ثورات القرن التاسع عشر التي كادت أن تهدد أسس الحكم العثماني[4] ونجد كذلك كثرة الإنقلابات العسكرية التي صاحبها تغيير شامل وكامل لكل إطارات الإيالة كلما تغير الداي, وعدم الإستقرار هذا نتج عنه أن الموظفين الساميين وغيرهم بعد علمهم بقصر مدة حكمهم أصبحوا كلما تولو منصبا فكروا في إزدياد ثرائهم الخاص لا غير, وذلك حسب المصلحة العامة[5]، وزيادة على ذلك نجد رجال الطرق الصوفية الذين جعلهم العثمانيون كوسطاء بينهم وبين الأهالي, و بعد أن كانت لهم مكانتهم الإجتماعية والسياسية فرضت عليهم الوضعية الإقتصادية

1- يحي بوعزيز, الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 48.

2- بابا حسن, الذي تولى الحكم سنة 1792 وتوفي نتيجة دمله في رجله سنة 1798، وفي عهده بنى جامع المنصور بنهج الديوان القصبة وجناح الداي خارج باب الوادي وهو مستشفى مايو في الوقت الحالي. ينظر: محمد الزبيري، المرجع السابق، ص 18.

3- عمار عمورة, الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، الريحانة، الجزائر، 2002، ص 100.

4- الغالي غربي, العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007، ص 23 .

5- عمار هلال, أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 -1962) ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 22.

الصعبة أن يهمشوهم, بل حاولوا إستغلالهم شأنهم شأن العامة ولكن هؤلاء تمردوا ضدهم ، وحرضوا حتى الأهالي ، الشيء الذي سبب لهم مشاكل كثيرة في جهات من الوطن وأنهك قوى الإيالة وزاد من عدم إستقرار وضعها السياسي [1]

1-2- الأوضاع الإقتصادية:

ويمكننا أن نتعرف على هذه الأوضاع من خلال التعرض للنشاطات الإقتصادية الرئيسية للإيالة من زراعة وصناعة وتجارة.

فلقد كانت الزراعة هي المردود الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، وقد إختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية في نواحي غريس, ووهران, وقسنطينة إشتهرت بإنتاج الحبوب, التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدا للإستهلاك الداخلي, والتصدير الخارجي, بينما إرتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل, وطرارة, والمدية, وإزدهرت البساتين بأراضي المدن الرئيسية, كوهران, ومعسكر, وتلمسان ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة, مثل القطن بنواحي مستغانم ,والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة, والأرز بالأراضي **المرورية** بسهول الشلف[2], بالإضافة الى تربية المواشي من بقر, وغنم, ودواجن ,وإبل وبعض الاعمال اليدوية[3], ورغم هذا التنوع إلا أن الزراعة عانت من صعوبات في أوخر العهد العثماني نتيجة إهتمام الحكام الجهاد البحري على حساب الفلاحة, الأمر الذي حال دون تطور الأساليب الزراعية المتبعة, والآلات البدائية المستعملة[4], والإعتماد، في **الأرواء** الزراعية على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الأروائية[5]، فضلا عن

1- المرجع نفسه ، ص 25.

2- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص 32 -33.

3- عمار عمورة ، الموجز في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 106.

4- أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830)، مجلة قضايا تاريخية، ع.1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل 2016، ص 61.

5- مؤيد محمود حمد المشهداني وأخرون، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع.16، جامعة تكرت، 2013، ص 422.

أن معظم الأنهار موسمية الجريان, بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات والوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاح نتيجة السياسة الجبائية المفروضة في هذه الفترة, مما أدى بالفلاحين إلى هجر الأرض، وأصبح الإنتاج الفلاحي موجها للإستهلاك العائلي فقط[1] هذا بالنسبة للزراعة أما الصناعة فقد كانت متواضعة لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة[2]

ومن أشهر الصناعات في الجزائر نسيج الزرابي والأقمشة ، والمصنوعات الجلدية مثل الأحذية, وفي العاصمة ورشة لسك النقود ، وحضائر لبناء المراكب ومحاجر في باب الوادي, ومصانع الأسلحة والذخائر الحربية, وفي كبريات المدن توجد المطاحن ,كما توجد أحياء التجاريين ,والحدادين, والصباغين, والدباغين إلى غير ذلك من الصنائع الشائعة في ذلك الحين.[3] إلا أن الصناعة بدات تتقهقر وتميل نحو الذبول منذ بداية القرن الثامن عشر, إلى أن أصبحت بسيطة للغاية تكاد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية، وحتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان لا تسد حاجة الإستهلاك المحلي, ويرجع ذلك إلى غزو المنتوجات الأجنبية للأسواق الجزائرية التي تمتاز بالجودة ورخص الأسعار, وإنخفاض القوة الشرائية لدى الأهالي بسبب المضايقات التي كانت مفروضة من جانب الحكومة العثمانية، مما زاد في كساد المنتوجات الصناعية المحلية وتدهورها وحالت هذه العوامل دون قيام صناعة حقيقية[4]، و بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعة لم تواكب التحولات التي جرت في أوربا بعد حركة الإستنارة, وظهور الثورة الصناعية, التي كانت من الأسباب الرئيسية للتفوق التكنولوجي, والتطور العلمي وتحديد مصير العالم على المستوى الحضاري[5]، بينما التجارة فكانت أغلبها متمركزة في المدن الكبرى أما المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن فكانت تنظم داخل

1- أمير يوسف، المرجع السابق، ص 62-63.

2- ناصر الدين سعيدوني, النظام المالي، المرجع السابق ، ص 33.

3- محمد العربي, النظام المالي، المرجع السابق ، ص 62.

4- غالي الغربي, المرجع السابق، ص 34-35.

5- صالح فركوس, المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين الى خروج الفرنسيين 1962، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002، ص 123.

أسواق أسبوعية يتم فيها، تبادل السلع بالنقود أو المقايضة, إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجرى مبادلات مع السكان والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا وغيرها، كما كانت تصدر المنتجات المحلية عبر الموانئ للباب العالي والدول الاوربية والمشرق العربي، ورغم حالة العداء بينها وبين الدول الأوربية الا ان الجزائر كانت تستورد وتصدر للدول الأوربية[1]، إلا أن الوضع التجاري عرف ركودا هو الأخر وتدهور ملحوظ في أواخر العهد العثماني, وذلك راجع إلى نظام الإحتكار الذي فرضته الإيالة بهدف خلق مداخيل مضمونة خاصة بعد إستحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات الشيء الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وأفاقها.[2]

ومنه يمكن أن نخلص أن الوضعية المزرية للإقتصاد التي عاشتها البلاد أواخر العهد العثماني, ربما يعود سببها إلى عدم وجود سياسة إقتصادية واضحة لدى النظام المركزي في الجزائر, وتشبث الإيالة بنظام إقتصادي عقيم إنعكست نتائجه على الأوضاع العامة في البلاد.[3]

1-3- الاوضاع الاجتماعية:

كان المجتمع الجزائري متكون من أقلية تركية يحتلون المرتبة الأولى في السلم الإجتماعي، وتضم في صفوفها القادة العسكريون والموظفون الساميون والإداريين والجنود.[4] ثم يأتي طبقة الكراغلة التي تكونت نتيجة زواج أفراد من الجيش الإنكشاري بالنساء الجزائريات، فظهرت هذه الطبقة للمرة الأولى في المدن وقد أبعدوا عن المناصب الحكومية المهمة في الجيش والإدارة, ومنعوا من دخول الديوان فأصبح المجال الوحيد الذين يعملون فيه هو النشاط البحري.[5] وبعد ذلك تأتي طبقة الحضر التي كانت تتكون

1- عمار عمورة, الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 222

2- أمير يوسف، المرجع السابق، ص 62.

3- عمار هلال, المرجع السابق، ص 34.

4- عمار عمورة, الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 224.

5- مؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص 255.

من العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد، ومن مهاجري الأندلس[1]، أما طبقة البرانية فهم السكان الأصليون هاجروا من مدنهم الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل.[2] ونجد كذلك طبقة الدخلاء ومنهم جماعات الأسرى المسيحيين وبدأت أهمية الأسرى تتناقص في بداية القرن التاسع عشر وكان عددهم يتلاشى، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تكون غالبيتها من الجالية اليهودية.[3]

أما بالريف فقد توزع السكان إلى مجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها (رئيس القبيلة أوالشيخ) وأهل الرأي فيها (مجلس الشيوخ) وتفرعت كل قبيلة على عدد من الدوائر (القرى), وضم كل دوار عددا من العائلات تقوم كل منها على رابطة الدم, وقسمت هذه العائلات وفق تعاملها مع السلطة العثمانية القائمة التي جندتها لفرض سلطتها على الأرياف بالمشاركة في إستخلاص الضرائب إيقاع العقاب بالممتنعين والمعاديين للبايلك مقابل تمتعهم بالإمتيازات, مثلت هذه القبائل ما عرف بقبائل المخزن وهي قبائل خاضعة لسلطة البايلك تخضع لراقبة المخزن, والحاميات التركية عرفت بقبائل الرعية, وقبائل أخرى متحالفة تعاملت مع البايلك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم معتمدين على كفاءتهم الحربية أو الدينية وأصالة نسبهم أما النوع الأخير من القبائل فهي تلك التي عرفت بالقبائل الممتنعة التي تعيش في المناطق الجبلية.[4]

أما عدد السكان فهناك إختلاف كبير حوله لأن السلطات لم تكن تهتم بعملية الإحصاء, ولكن معظم المؤرخين يرتاحون لثلاثة ملايين نسمة, وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني أي بعدما تعرضت له البلاد من الأوبئة والكوارث الطبيعة مثل المجاعات والجراد.[5] ويعيش غالبية السكان في الأرياف بينما المدن يألف

1- ناصر الدين سعيدوني, النظام المالي، المرجع السابق، ص 42.

2- عمار عمورة, الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 221.

3- ناصر الدين سعيدوني, النظام المالي، المرجع السابق، ص 43.

4- ليلى تيتة، تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع.17، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر2014، ص138.

5- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص 37.

سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى 5 بالمائة من مجموع السكان, وهذه النسبة المتواضعة تختلف كفاءتها من جهة لأخرى.[1]

كما ظلت القبائل الجزائرية تعيش في صراعات دموية نتيجة السياسة العثمانية التي كانت تستهدف الحيلولة دون وحدتها ,لأن ذلك كان يشكل في إعتقاد أكثر الحكام العثمانيين خطرا على وجودهم ، الأمر الذي لم يحقق إنصهار المجتمع في بوتقة واحدة مع العثمانيين وظل هذا المجتمع يعيش فرقة موحشة وعداوات قاتلة.[2]

2- لمحة عن الضرائب الشرعية

إن دراسة النظام الجبائي في الفترة العثمانية بالجزائر يتطلب معرفة دقيقة عن الضرائب[3] في الإسلام، أو الأحرى عن النظام المالي العربي الإسلامي، وهذا ما سنتطرق إليه، بشكل مختصر لتوضيح هذه الفكرة لمعرفة الضرائب في الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن نقول بأنها الضرائب المنصوص عليها في الكتاب والسنة وسنتطرق إلى أنواعها كما يلي : الخراج، عشور الأرض، الزكاة، الفيء والغنيمة والجزية. وسنفصل هذه الأنواع كل واحدة على حدا:

2-1- الخراج :

هو المال الذي يخبؤ ويؤتى به لأوقات محددة.[4] وقد ورد في كتاب الله " أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ " [5]

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 39.

2- صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 126.

3- الضريبة: واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها ومنه ضريبة العبد وهي غلته وفي الحديث الإحجام، كم ضريبتك؟ الضريبة : ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه بمعنى مفعولة وتجمع على ضرائب ، والضرائب ضرائب الأرضيين وهي وظائف الخراج عليها. ينظر, أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور, لسان العرب ، م ج 1 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، د ت ، ص 550.

- وينظر كذلك: الفيروز أبادي, القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، 2005 ، ص 108.

4- الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد, الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العامة، بيروت، لبنان، 1985، ص 09.

5- سورة المؤمنون، الآية 72.

والخراج هو شيء يخرجه القوم في السنة، من مالهم بقدر معلوم وهو كذلك غلة العبد يشتريه الرجل فيستغله زمانا ، وهو كذلك الغلة التي يؤديها الفلاحون كل سنة.[1]

والخراج بالمعنى العام هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها وصرفها في مصارفها ، أما الخراج بالمعنى الخاص فهو الضريبة التي يفرضها الإمام على الأرض الخراجية النامية.[2]

وأرض الخراج نوعان: صلح وعنوة، فأما أرض الصلح فإن خراجها عند الفقهاء في معنى الجزية فيسقط بالإسلام[3]، وأرض فتحت عنوة وهي التي إختلف فيها الفقهاء فقال بعضهم سبيلها سبيل الغنيمة فتخمس وتقسم، أثناء الفتوحات الإسلامية في زمن عمر سأله الصحابة قسمة الأرض التي فتحت عنوة بين الغانمين ولكن عمر رأى أن مستقبل المسلمين في هذه البلاد يستدعي وقفها على مصالح المسلمين [4]

2-2 عشور الأرض:

العشر هو إسم مأخوذ من زكاة الأرض العشرية[5]، وهي كل أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العرب أو أرض العجم فهي لهم وهي أرض عشر[6] والعشور هي الرسوم كذلك التي تؤخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين بالثغور الإسلامية وأول من وضعها عمر بن الخطاب، وقد حددت السنة

1- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري, تهذيب اللغة، ج07، د ط، تح ، عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مصر، ص 48-49.

2- الموسوعة الفقهية، ج 19، ط 02، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1990، ص 52.

3- الحنبلي، المصدر السابق، ص 53.

4- القطان بن خليل المناع, تاريخ التشريع الإسلامي، ط4، وهبة للنشر، القاهرة، مصر، د.ت، ص 200-225.

5- الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص 52.

6- القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص 69.

العشر في الأراضي التي تسقى سيحا(أي بدون مئونة) وإما تسقى بساقية (أي بمئونة) ففيها نصف العشر.[1]

2-3 الزكاة:

الزكاة في الشرع تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى، وتقيه الآفات، كما أنها تتجاوز إلى نفس معطي الزكاة[2] لقوله تعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمِ بِهَا "[3]، كما أنها تحقق نمو مادي ونفسي للفقير أيضا.

2-4 الفيء والغنيمة:

الفيء هو كل مال صار للمسلمين من الكفار من غير قتال، والفيء ضربان أحدهما ما ينجل عنه أي هربوا عنه خوفا من المسلمين أو بذلوه للكف عنهم والثاني ما أخذ من غير خوف كالجزية والخراج الصلحي والعشور والفيء أعم من الخراج، والغنيمة هي إسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة[4]، والغنيمة والفيء يفترقان لأن مال الفيء مأخوذ عفوا ومال الغنيمة مأخوذ قهرا[5]، وتدخل الأرض في البلاد المفتوحة في عموم الغنيمة[6]، التي قال الله تعالى فيها "وَأَعْلَمُوا أَنَّمَاغَنِمْتُمْ مِنْ شَيءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى اَلْقُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينْ وَابْنِ السَّبِيلِ"[7]

1- محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر، 1985، ص 126 -129.

2- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973، ص 37-40.

3- التوبة، الآية 103.

4- الموسوعة الفقهية، ص 52.

5- محمد ضياء الدين ريس، المرجع السابق، ص 111.

6- القطان المناع ، المرجع السابق ، ص 200.

7- سورة الأنفال ، الآية 41.

2-5 الجزية :

الجزية مال يوضع على الرؤوس لا على الأرض[1], والجزية ما يؤخذ من أهل الذمة وتؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الإسلام[2]، والجزية تجب على الرجال من أهل الذمة دون النساء والأطفال، ولا يؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر فقد كان عمر بن الخطاب ينهى عن أخذ ذلك منهم في جزيتهم وقال فليبيعوها وخذوا منهم أثمانها هذا إذ كان أرفق بأهل الجزية[3] وحددت الجزية من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما كانت يراعى في وضعها مصالح أهل الذمة وأحوالهم المادية وقد إختلفت الجزية بقدر يسار أهل المنطقة وطاقتهم، أما في المناطق التي فتحها المسلمون عنوة وتركها الخليفة في أيدي أصحابها مقابل الجزية والخراج، فقد فرضت الجزية على كل من رفض إعتناق الدين الإسلامي.[4]

أما عن موعد دفع الجزية فإنها كانت تدفع في أوقات مختلفة من السنة ولم تدفع مرة واحدة في أغلب الأحيان، وإرتبطت الجزية بضريبة فرضها المسلمون على المناطق المفتوحة ألا وهي ضريبة الضيافة وذلك لضمان تأمين المأوى للمسلمين وخاصة للرسل المبعوثة للمناطق المفتوحة وتعتبر هذه الضرائب الأساسية أو النظامية التي كانت تفرض بإنتظام وتشكل موردا أساسيا و دائما من موارد بيت المال، أما الضرائب والتكاليف الإضافية التي فرضت في حالات استثنائية وحسب حاجة الدولة لها فتشكل موردا إضافيا لبيت المال.[5]

1- الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص 53.

2- محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص 125.

3- القاضي أبى يوسف، المصدر السابق، ص 122.

4- نهى محمد حسين مكاحله، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، إشراف، فالح حسين، جامعة الأردن، 1999 ، ص 38.

5- نهى محمد حسين لمكحاله، المرجع نفسه، ص 39-40.

الفصل الأول

السياسة الضريبية العثمانية في الجزائر

المبحث الأول: الضرائب وأنواعها

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب

المبحث الأول: الضرائب وأنواعها

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة، حيث أوجد العثمانيون نظاما ضريبيا متميزا، وكانت جباية الضرائب تعتبر من الأعمال الكبرى للبايلك. كل هذا بعد تراجع مدخولها البحري، بعدما تناقصت مداخيل الجهاد البحري فارتأت الضرورة إلى فرض نظام جديد حتى يكون مصدرا رئيسيا لدخل البايلك بصفة خاصة والإيالة بصفة أعم.

وتمتعت الجزائر بثراء وغنى كبيرين فكانت خزانتها المالية عامرة بإستمرار بما يرد عليها من أموال الضرائب، فقد تنوعت هذه الضرائب فهناك رسوم بالقطاع الريفي فهي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة أو أملاك البايلك أو أراضي عرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك، وهناك رسوم وضرائب مرتبطة بالمدن، ولأخذ فكرة على هذه الأنواع من مصادر الدخل سوف نتعرض إلى كل منها بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: الضرائب والرسوم بالقطاع الريفي

1- ضرائب الملكيات الخاصة:

1-1- العشور:

يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية.[1] وهي ضرائب على المحصول[2]، ويقول سعيدوني في كتابه الملكية والجباية أن العشور نظريا حسب ما يفهم من لفظه لا يتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعية، غير أنه في الواقع مخالف لذلك. فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها آنذاك والمعتمدة أساسا على تقديراتها على مبدأ "الزويجة" التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي تقدر بثماني إلى عشر هكتارات حسب طبيعة الأرض، فبهذا الإعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور

1- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 127.

2- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 80.

على الأرضي الزراعية مبدئيا بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية. إلا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من إختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع.[1]

ففي قسنطينة مثلا نجد قائدان. قائد العشور[2]، وقائد الجابري[3]، فالأول كانت له 3700 جابدة يأخذ كل جابدة صاع قمحا وصاع شعيرا بكيل قسنطينة. أما الثاني فله أزيد من 300 جابدة، يحصل على كل جابدة 12 صاع من القمح ومثلها شعيرا. وفي بايلك الغرب كان مقدارها 10 آلاف صاع من القمح ومثلها شعير، يحملها الباي كل ثلاث سنوات إلى الجزائر. إضافة إلى ألفي صاع قمحا ومثلها شعيرا يوزعها على أرباب الدولة وخدامهم.

وقد ورد في المصادر أن ضريبة العشور التي كانت تدفعها دواوير مليانة عام 1187هـ/1773م حددت بخمسة أكيال من الشعير، وثلاثة أكيال من القمح على الزويجة الواحدة.[4]

فضريبة العشور هو في واقعه رسم موحد على جميع القبائل صاع من القمح وصاع من الشعير، وحمولتين من التين عن كل جابدة، إلا أن بعض القبائل كانت مطالبة عند تسديده بإضافة خروف وحمولة قمح ومقدار غير محدد من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج ...إلخ، وهناك بعض القبائل كانت غير ملتزمة بدفع هذا النوع من الضرائب بل كانت تكتفي بتقديم نصيب محدد مسبقا من النقود مثلها في ذلك مثل قبائل أخرى لم تكن

1- سعيدوني ناصر الدين، المرجع السابق، ص 127.

- ينظر الملحق رقم (01)

2- كان يعين من طرف الباي بإقتراح من آغا الإقليم وكان يختار عادة من الأتراك أو الكراغلة وكانت المهمة الأولى له تتمثل في جباية الضرائب لذلك كان يدعى قائد العشور.أنظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص117.

3- يتكفل بتحديد ضرائب أراضي البايلك. أنظر: صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة وإستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة تعليق يحيى بوعزيز،عالم المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 24.

4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206=1282هـ/1792=1865م)، أطروحة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008، ص 167.

ملزمة إلا بتقديم كميات من القمح والشعير فقط.[1] ويذكر أحمد الشريف الزهار: أن قيادة سيباو[2] كانت تدفع ألفي قلة زيت للبايلك، ونحو 500 قلة لأصحاب العوائد، وألفي قلة كرموس ومائة قنطار شمع، و500 صاع قمحا ومثلها شعيرا.[3] ويجسد جمع العشور النموذج الحي لعملية تحصيل الضرائب في الأرياف ويعكس بحق تصرفات أعوان البايلك ونظرة الفلاحين لواجباتهم الجبائية، وخلال فترة جمع العشور يقوم قائد العشور بدور مهم جدا، وهو يتمتع في أداء مهامه بإستقلالية تجاه قائد الوطن ويلحق مباشرة بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر ويؤدي قائد العشور جولة سنوية للوقوف على الأراضي المحروثة وعدد الجابدات المزروعة. ويرافقه في تنقله قائد الوطن وشيخ الجماعة أو الفرقة والمزارع الذي يقوم بالحرث، ويكون حارث الأرض هو المسؤول عن محصوله تجاه البايلك وعادة ما يؤكد قائد العرش تقديرات قائد العشور خلال جولته قبل موسم الحصاد.[4] وقد ارتبطت ضريبة العشور بدفع أجور الجهاز الإداري والأعمال الخيرية.[5]

1-2- الزكاة:

قال تعالى "فَأَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَأَتُواْ الزَّكَاةَ"[6] هي ضريبة شرعية.[7] وتجب على الحبوب

1- ناصر الدين سعيدوني، مذكرة حول إقليم قسنطينة، مجلة الأصالة، مج 23، ع. 70-71، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011، ص 102-103.

2- برج سيباو ضمن محيط دار السلطان وإن كان جغرافيا ضمن بلاد القبائل الكبرى وقد ظلت قيادة سيباو تابعة لبايلك التيطري حتى سنة 1769 بعد تمرد قبيلة فليسة حيث نقلت إدارة سيباو إلى دار السلطان وكان قائد سيباو يسمى قائد يسر إلا أن الآغا هو الذي يتصرف فيه. أنظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، ط3، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 290.

3- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 47.

4- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص194.

5- جهيدة بوعزيز، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرقالجزائري أواخر العهد العثماني (1771-1837م/1185-1253هـ)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الريف والبادية، جامعة قسنطينة2، 2011-2012، ص 53.

6- سورة الحج، الآية 78.

7- جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص53.

وغيرها من الأموال العينية والنقدية[1]، وعلى المواشي بأنواعها كالأغنام والجمال والأبقار فنأخذ في أربعين من الشياه شاة ذكرا أو أنثى[2]، وجملا عن خمسة وعشرين جملا، وبقرة عن ثلاثين بقرة، لكنها أضحت تخضع لقدرة وإمكانية أصحاب القطيع. فلا يلتزم فيها بالنسبة ولا تؤخذ بالنصاب المحدد لها. فتوسع فيها متولو الجباية بحيث أصبحت تؤخذ على ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود، وبعض المنتجات النوعية كالعسل والشمع والتمر. ولا تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير.[3]

أما زكاة الفطر. ففي الشريعة الإسلامية، وبحسب المذهب الحنفي. فإنها تعطى للفقراء مباشرة دون تدخل الدولة وبالتالي لا تعتبر من موارد البايلك.[4]

2- ضرائب وعوائد أراضي البايلك:

تكون الأراضي التابعة للبايلك قطاعا فلاحيا هاما له تأثير كبير على الحياة الإقتصادية في الريف. ذلك أن قسم كبير من الأهالي ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض، أو العمل بها كأجزاء أو خماسين، وكان البايلك قد تحصل على هذه الأراضي بطريقة المصادرات المعتمد التي يقوم بها البايات. لأن شر اء الأراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين أمر نادر الحدوث، ولعلى لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى. فلفظ العزل معناها التنحي والتخلي.[5] والواقع أن هذه المصادرات، هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايلك إلى آخر، فأراضي عزل بايلك التيطري ووهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش، والملكيات الخاصة تقدر مساحتها ببعض مئات الهكتارات. أما أراضي عزل[6] بايلك الشرق فقد كانت ضمن ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة لا تتجاوز مساحتها عشر ألاف

1- صالح فركوس، تاريخ الثقافة الجزائرية، المرجع السابق، ص352.

2- الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ط3، ج1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 2003، ص15.

3- جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 53-54.

4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 169.

5- ناصر الدين سعيدوني ، الملكية والجباية في الجزائر، المرجع السابق ص ص 127-128.

6- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 86.

هكتار، على إمتداد أودية الرمال وبومرزوق، ووادي الزناتي والوادي الكبير وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال، وهذا ماجعل أراضي عزل بايلك الشرق تكتسب أهمية خاصة ترتكز على جودة الأراضي.[1] ينظر الملحق رقم (02).

أما إستغلال أراضي البايلك فكان يتم مباشرة من طرف الحكام، وعندما يتعذر الإستقلال تعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل: المرابطين وشيوخ القبائل الكبرى المهمة مقابل خدماتهم،[2] بحيث كان مردود هذه الأراضي يختلف بإختلاف نوعية إستغلالها فكان ذلك عن طريق[3]:

2-1- نظام الخماسة:

وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج،[4] وينال مالك الأرض في حالة إستئجارها أربعة أخماس المحصول، ويترك الخمس الباقي للمستأجر الذي يعرف بالخماس. شريطة أن يساهم صاحب الأرض بالزريعة والمحراث والثيران والبغال...الخ.أما مصاريف الحصاد وتهيئة الأرض للحرث فيقاسمها المالك مع الخماس بنفس النسبة التي يحصل عليها كل منهما.[5]

2-2- نظام الحكور[6]:

ويتم مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة، ويذكر سعيدوني أن الدولة تأخذ 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة أي بنسبة أقل من 50% مما زرعه الفلاح. وما يلاحظ على هذا النوع هو أنه خلق روابط ومصالح متبادلة بين

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص86.

2- رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا (1212-1220هـ/1798-1805)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 57.

3- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ- العهد العثماني-، ج4، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص50.

4- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 87.

5- ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري ببايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ض 158.

6- الحكور هو كراء أراضي المخزن. أنظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 125.

المدينة والبادية ذلك أن الحضر ولاسيما الطبقة الموسرة منهم، هم من كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدول. لأن كراء الأراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية.[1]

ومن خلال الوثائق الموجودة حاليا لم نجد إستعمال الحكور في باقي بايلك الجزائر إلا لدى قبيلة أولاد قصير في بايلك الغرب، حيث تمت مصادرة أراضيها. ثم أعيدت إليها وقصة ذلك وقعت في نهاية القرن 18م/11هـ عندما هاجمت هذه القبيلة خليفة باي الغرب إبراهيم، لما كان متجها إلى الجزائر حاملا ضرائب البايلك، لكن الخليفة تمكن وبصعوبة من الوصول إلى الجزائر، بعدما فقد بعض جنوده وفي طريق عودته أجبر على إتخاذ طريق سنجاس وبني وراغ، بعدما أمر الداي كلا من باي التيطري، وباي الغرب بالهجوم على تلك القبيلة من الشرق والغرب، وهو ما أدى إلى معاقبتها، وطردها من أراضيها التي أصبحت ملكا للبايلك في سنة 1187هـ/1774م.[2]

وفي الواقع أن قيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى، فهي مرتبطة بطبيعة الأراضي المزروعة، ونوعية الإنتاج. فكانت قبائل الرعية في حوض سيباو تدفع ثلاثة صاعات من القمح، وصاعين من الشعير عن الزويجة الواحدة. أما القبائل القاطنة في المناطق الجبلية فكانت ضريبتها تحددة بالنقود، ولأخذ فكرة عن القيمة الإجمالية للضرائب في السنة الواحدة. فقد ذكر توفيق دحماني في أطروحته أن "ضرائب قيادة سيباو" في أواخر العهد العثماني قدرت بألفي صاع من الشعير وألف صاع من القمح، ومائة كيلة من الزيت،[3] ومائة كيلة من التين المجفف، وأربعة وستين كبشا سمينا ،ومائة كبش عادي.[4]

3- ضرائب الأراضي المشاعة (أراضي العرش):

وهي الملكيات التي تستغل جماعيا فيكون لكل نصيب حسب حاجاته ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار أو زعيم القبيلة أو مجلس الجماعة، وتعرف في

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص88- 89.

2- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 172-174.

3- نفسه.

4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 174.

الجهات الشرقية بأراضي العرش، وفي بعض النواحي الغربية "بأراضي السبيقة"، وهذا ماجعل طريقة الإستغلال تخضع لحاجة أفراد القبيلة حسب مقدرتهم وإمكانياتهم. بينما تترك الأجزاء غير المستغلة منها للرعي.[1]

وأهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي هي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية.

3-1- الغرامة:

هي ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية حسب الظروف والأحوال، تعبر عن خضوع القبائل الجبلية للسلطة المركزية، كما أنها تؤخذ كل سنة وقد تؤخذ مرة واحدة في بعض السنين، وذلك حسب قدرة الإدارة على إستخلاصها وهي تمس في الغالب القبائل المعادية للسلطة المركزية أو الرافضة لنفوذ الحكام الممثلين لهذه السلطة. ونظرا لكون الغرامة تتحكم فيها قوة المحلة وحزم الحكام وطبيعة علاقاتهم بشيوخ القبائل، فإن مقدارها يختلف من جهة إلى أخرى حسب أوضاع القبائل ومدى نجاحهم في التخلص من موظفي الدولة.[2]

فالقبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الغرامة حسب تقييم الزويجة، أما العشائر التي تعتمد على الرعي والإنتاج مثل: الحنانشة وأولاد سيدي يحيى بن طالب والنمامشة ببايلك الشرق وأولاد مختار ببايلك التيطري، فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة. إعتمادا على معلومات بسيطة لا تستند إلى أي إحصاء، لأن القائد بمعونة شيوخ الدواوير يقوم بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل[3] أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف. وقد كانت الدولة تلجأ إلى المحلات العسكرية لإستخلاص هذه الضرائب. أو الإكتفاء بالمراقبة على الأسواق التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية أو بدو الصحراء أو رعاة الهضاب العليا

1- رشيد مريخي، المرجع السابق، ص 58.

2- عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان أنموذج، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، دادة محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص110.

3- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 90-91.

لإستبدال منتجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو للحصول على حق المرور لقوافلهم لتعريف بضاعتهم بالموانئ البحرية فعن كل حمل يشترى من الأسواق يدفعون دورو إسباني واحدة وعن كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا واحدا مقابل الحصول على حق الرعي.[1]

3-2- اللزمة:

هي مطلب عيني ومساهمة مالية توجه لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر. المعروفة بالدنوش الصغرى (المساهمة الفصلية) والدنوش الكبرى (السنوية).[2] واللزمة التي عادة ما ينظر إليها خطأ على أنها هي الغرامة، تؤخذ من سكان الأطلس المتيجي الذين لا يمكنهم دفع العشور والزكاة بإنتظام، وهي فريضة إسمية يحدد الشيخ النصيب الذي يتوجب على كل رجل من رجال القبيلة الذين يلزمون بها مرتين في السنة ومرة في الصيف وتسمى لزمة الصيف، ومرة في الربيع ويطلق عليها لزمة الربيع.[3] وهي بالنسبة للأشخاص الملزمين بها تقدر بمبلغ مالي يتراوح مابين عشرة إلى خمسة وعشرين ريال بوجو (حوالي 18.6 إلى 46.5 فرنكا) حسب وضعية القبيلة حالة الشخص الذي يساهم باللزمة، وهناك بعض المناطق التي لم يطبق فيها نظام الحكور والجبرى مثل نواحي بجاية ومنطقة البابور وفرجيوة وميلة التي كانت اللزمة المفروضة عليها تقدر إجمالية بـ 225055 ريال بوجو أو 98101.80 فرنك موزعة كمايلي:

قبائل بجاية	21.360 بوجو	أي	384.48 فرنك
قبائل البابور	7506 بوجو	أي	13510.80 فرنك
قبائل فرجيوة وميلة	25635 بوجو	أي	461.43 فرنك
المجموع:	122.055	أي	98101.80 فرنك[4]

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 90-91.

2- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 108.

3- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 181.

4- فلة القشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص 64-66.

بمثل هذه المبالغ المالية أصبحت اللزمة من أهم مصادر الدخل. وهي في الغالب تحدد نقدا وتختلف من قبيلة إلى أخرى، فهي مثلا بنواحي مجانة "برج بوعريريج" تصل إلى 20 فرنك. وفي جهات سطيف ترتفع إلى 22.5 ف، وقد تدفع مقابل عدد أشجار الزيتون والنخيل، ففي نواحي الزيبان كانت اللزمة المفروضة على كل شجرة تتراوح ما بين 0.25 و0.50 فرنك على كل نخلة مثمرة.[1]

وعلى كل فإن ضريبة اللزمة كانت تستخلص من قبائل الرعية بصفة منتظمة ومستمرة. بينما إضطر حكام البايلك إلى تجريد الحملات وشن الغارات لإستخلاصها من المناطق الجبلية والصحراوية، وفي هذه الحالة غالبا ما تفرض جزافا، بحيث يطلب مبلغ معين من المال، يغطي مستلزمات عدة سنوات، وقد يصل في هذه الحالة إلى 300.000 ريال مع العديد من الخيل ومجموعة من العبيد. ولهذا فإن دفع اللزمة غالبا ما يكون بمثابة إعلان الخضوع والدخول تحت سلطة البايلك.[2]

3-3- المعونة:

وهي نوع من الضرائب كانت تفرض على قبائل الرعية. بهدف تموين المحلة[3] في الأرياف، أو لسد نفقات الموظفين. وكانت تستخلص عينا، وفي حالات نادرة تحصل نقدا. إن فرض المعونة كان راجعا إلى عدم إستيفاء ضريبتي العشور، والزكاة بنفقات البايلك عامة، والجيش خاصة. ولعل هذا ما أدى بالأمير عبد القادر فيما بعد، عندما أراد الأخذ ببعض النظم الضريبية العثمانية. إلى طرح قضية المعونة على مجلس الشورى، الذي إتفق على فرضها على الرعية إستنادا على أسس شرعية.[4]

1- فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص 64.

2- نفس المرجع، ص 66.

3- لغة من المحل وهو نقيض المرتحل فتعني بالتالي مكان حلول القوم أو نزولهم، وتعني التجوال والترحال. أنظر دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص130.

هي القوة العسكرية المصاحبة للبايات أو حكام المقاطعات في تنقلاتهم في الريف والمعروفة بالمحلة وتتألف من مشاة الأتراك وهم من حاميات المدن المعروفة بالنوبة ومن فرسان العرب يعرفون برجال المخزن، ويشاركون في الحملات الموجهة لجمع الضرائب ومراقبة القبائل. ينظر: ج. أو. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر، ناصر الدين سعيدوني، ط2، البصائر، الجزائر، 2013، ص 48.

4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 181.

وقد كانت المعونة تؤخذ من السكان لتزويد الجيش مثل: الجمال والخيول والبغال والحمير الضرورية والأبقار والخرفان والزيت وعدة مؤن بإستثناء البسكويت الذي كان يقدمه البايلك، وكانت تؤخذ عادة كل ستة شهور. كما كانت المعونة تضرب على المناطق الزراعية المتقلبة. التي لم يستعمل فيها مبدأ الزويجة ويتم إستخلاصها من قبل خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع. بينما معونة القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الشمالية مثل قبائل جرجرة، فكانت تدفع عن طريق شيوخها، للقياد العثمانيين، المقيمين في أبراج تيزي وزو وسباو وبرج منايل وبوغني وكانت نوعيتها وقيمتها تحددها درجة خضوع كل قبيلة. كما كانت القبائل التي تمتلك الأراضي الفلاحية في حوض سباو، حيث يسهل الإتصال بها تدفع العشر والزكاة.[1]

أما القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الوعرة، فكانت تفرض عليها ضريبة سنوية رمزية في شكل معونة. فكانت قبائل:" بني إيراثن" في أعالي جرجرة، تدفع لقائد تيزي وزو: مائة وخمسة وعشرين فرنكا. وفي المقابل كان القايد يمنح لأعيانها، أثناء إستلامه بعض الهدايا كالألبسة والأسلحة وغالبا ما تكون قيمتها ضعف قيمة المعونة المقدمة.[2]

3-4- الخطية:

عقوبة تدفع نقدا أو عينا للتكفير عن خطأ فردي أو جماعي. وعادة ما تفرض على الجماعات التي تلجأ إلى حمل السلاح ضد غيرها[3]، وتفرض كدليل على خضوع بعض القبائل لسلطة الباي. فتلتزم بها القبائل الثائرة المتمردة عند إخضاعها أو طلبها الأمان عوضا عما صدر عنها من مخالفة وعصيان، كما تفرض مقابل الجنح والمخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية وفي حالة عدم التعرف على الجاني فإن شيخ الدوار أو قائد القبيلة يلتجأ عادة إلى فرض خطية جزافية على مجموع أفراد العشيرة لعدم

1- توفيق دحماني، النظام الضريبي بباياليك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1193هـ-1779م- 1246هـ-1830م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 86.

2- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص182.

3- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 184.

التعرف على مرتكب المخالفة.[1]

وكانت الخطية بمثابة الدية التي كانت محددة بـ 10آلاف فرنك يجمعها أعيان المنطقة، وتوزع على ورثة الشخص المغتال، وإذا لم يترك ذلك الشخص إرثا، توضع تلك الدية في صندوق بيت المال.[2]

3-5- معونات بلاد القبائل:

وتتكون من كميات محددة من التين والزيتون والأغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة. تساهم بها مجموعة قبائل فليسة التي تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة وخمسية وعشرين ريالا، والقبائل المتعاملة مع قائد برج ساباو التي توفر للدولة ثلاثة آلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زيت ثمنها ألفا بوجو، ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة آلاف بوجو.[3] وكذلك يضيف سعيدوني في كتابه النظام المالي أن كل هذه المعونات تساهم بها بلاد القبائل في خزينة الإيالة تقدر حسب آخر وكيل تركي ببرج سيباو والمدعو الحواسين المعوج بـ: ألفي صاع شعير وألفي صاع قمح ومائة حمولة زيت ومائة حمولة تين وأربعة وستين خروفا سمينا ومائة خروف عادي.[4]

4- ضرائب إضافية:

4-1- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي:

هي مساهمة قياد الأوطان في الدنوش الذي ترسله المقاطعات إلى الباشا مرة كل ستة أشهر،[5] وكذلك تتمثل في أموال لشراء حاجيات الباشا ويساهم فيها الأهالي،[6] ويترك للباي فرض قيمة هذه الضريبة على القبيلة حسب أهميتها.[7] وقد كان بايلك التيطري

1- جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص 54.

2- توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري، المرجع السابق، ص87.

3- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص92.

4- نفسه.

5- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص191.

6- فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، ع.13، سبتمبر 2011، ص25.

7- جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص31.

لوحده يوفر للخزينة 24800 بوجو سنويا فضلا عن ضيفة دنوش وهران وقسنطينة[1] ويطلق أهالي التيطري عليها إسم غرامة الصيف وغرامة الشتاء، وبفضلها كان يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر.[2] وتتألف ضيفة الدنوش من كميات من المواد العينية مثل القمح والشعير والزبدة والعسل والشمع والزيتون ورؤوس الأغنام والأبقار والخيل والكسكسي والخضر والبرانس والأغطية والحصر بالإضافة إلى مبلغ من النقود وهذا ماجعل ضيفة الدنوش تقدر بأوطان دار السلطان وحدها بـ 5000 قرش قوي (125000 فرنك).[3]

4-2- الفرح أو البشارة:

وهي بمثابة رمز الفرح والإبتهاج بتولية الباي أو إقراره في منصبه، أو بمناسبة أحداث سعيدة أخرى،[4] وتكاد تكون سنوية وتوفر للخزينة ثروات مهمة. فهي ببايلك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك[5]، وكانت هذه الضريبة تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ عنوة من القبائل الممتنعة أو المستقلة وذلك باللجوء إلى الحملات العسكرية.[6]

4-3- خيل الرعية:

وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية بالخصوص وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل، وتشمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ومجموعات من دواب النقل لتكون في خدمة البايلك. وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو إيقادها في مهمات وقد يباع قسم من هذه الخيل والدواب إذا لم تكن الحاجة ماسة إليه.[7]

1- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

2- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص92-93.

3- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص113.

4 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص93.

5 - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص136.

6 - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص50.

7 - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص137.

وهناك أنواع أخرى من الضرائب نستطيع أن نذكر منها: حق البرنوس[1] وحق الزمام[2] ومهر باشا والفرس[3]...إلخ.

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم بالمدن:

الصنف الثاني لمصادر دخل الإيالة الجزائرية توفره الدنوش وعوائد البايلك ورسوم المفروضة على سكان المدن ونقابتهم المهنية وجزية اليهود والنصارى وحقوق الإلتزام والتنصيب ورسوم الجمارك ومكس الأسواق وإحتكار التعامل التجاري مع البيوتات التجارية اليهودية والأوروبية وإتاوات الدول الأجنبية والأملاك والثروات العائدة للدولة عن طرق المصادرات والتغريم ولأخذ فكرة واضحة عن هذه الأنواع من مصادر الدخل.

1- الدنوش والعوائد:

تساهم فيها بايليكات قسنطينة ووهران والتيطري، بالإضافة إلى قيادة ساباو وأوطان دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات.[4] منها ما يذهب إلى الخزينة ومنها ما يحظى بهم موظفو الإيالة في شكل هدايا وترضيات نقدية وعينية، وتسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها.[5] وهي حصة نقدية وعينية يقدمها البايات إلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى ما يقدمونه كل سنة من بضائع وأموال، حيث كان على سبيل المثال صالح باي قسنطينة يرسل مع خليفته إلى الداي كل عام ما قيمته 120 ألف قرش.[6] وحسب الإحصائيات فإن دنوش بايلك قسنطينة كانت تبلغ في أوائل القرن

1- هدية تقدم بمناسبة تسلم الشيوخ رمز إسناد المنصب أو تجديده: ينظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص94.

2- هي ضريبة إعتيادية يتسلمها قائد العشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع العشور. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص94. وتحدد قيمتها بما يقدر سبعة فرنكات على كل ملكية، ومن أجل تخفيض العبء عن الفلاحين قامت الحكومة في 1828 بتقليصها حيث ألغتها وعوضتها بالحكر أو الكراء وبالعشور والزكاة. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص ص214-215.

3- هي مساهمة إضافية تلتزم بها بعض القبائل الخاضعة التي لا تمارس زراعة معتبرة، وهي تتمثل في فرس حربي. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص94.

4- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، نفسه.

5- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

6- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص125.

السابع عشر حوالي 120 ألف بوجو ودنوش بايلك الغرب 100 ريال ودنوش التيطري 50 ألف ريال.[1]

أواخر القرن 18 قدرت دنوش قسنطينة ب228.000 قرش ودنوش وهران 237.000 قرش ودنوش التيطري ب67.000 قرش في الربع الأول من القرن التاسع عشر وأصبحت تعادل 60.000 قرش قود أو دولار إسباني بالنسبة لبايلك الغرب و4.000 قرشا قود أو دولار إسباني بالنسبة لبايلك التيطري. وعند الإحتلال قدر الفرنسيون هذه الدنوش بـ 778.811 فرنك قيما يخص قسنطينة و 622.402 فرنك فيما يتعلق بوهران و 141.213 فرنك فيما يتصل ببايلك التيطري.[2] ينظر الملحق رقم (03).

2- عائدات بيت المال:

التنظيم المالي مهم في تنظيم وإرشاد مصاريف الدولة، وقد أفرد لصندوقها الملحق بخزينة الداي ثلاث سجلات رئيسية يحتفظ بها كل من السايجي والعادل والخوجة، وهي تساهم بقسط وافر في المصاريف الكثيرة للدولة.[3] وتعود مداخيل بيت المال إلى عدة مصادر أهمها:

2-1- مردود الأملاك العقارية:

والتي تعود ملكيتها مباشرة للبايلك ونرجح الفكرة القائلة بأن قسم كبير من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من أملاك البايلك هذا حسب سعيدوني،[4] وقد بلغت إحصاءات مدينة الجزائر بـ 5000 آلاف بناية وتدر على الميزانية 40 مليون فرنك سنويا.[5]

2-2- التركات والودائع العمومية:

والتي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم، بعد أن تؤدى

1- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر ، الجزائر،2013، ص 135.

2- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 135.

3- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

4- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص143.

5- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

حقوق الغائبين والورثة،[1] ويسمى رئيسها التركي بيت مالجي.[2] يساعده قاض وموثقان وكاتب ضبط ومسجلون، يشرف على الأملاك العائدة للبايلك ويدير الأملاك الشاغرة والتركات التي لا ورثة لها وإستخلاص ما يعود منها لخزينة البايلك أو بيت المال. وتتولى هذه الهيئة مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون وبعد تنفيذ الوصية تباع التركة بالمزاد العلني ويحتفظ بالقيمة كوديعة ويودع المبلغ في صندوق عمومي، وتستعمل تلك الأموال في دفن الفقراء والأجانب[3]، ونفقات الإدارة مثل: أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام شريطة أن لا تزيد هذه المصاريف عن 7% من قيمة التركات والودائع، وأن لا تتجاوز وصية الهالك المقدار الذي تسمح به الشريعة الإسلامية وهو ثلث الترك، والراجح أن ضخامة هذه التركات تعود إلى الوضع الإجتماعي الذي يعيشه جل أفراد الجالية التركية.

بالإضافة إلى ماسبق هناك مورد أخر يزيد في شراء بيت المال، يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف، والتي تزود بيت المال بالموارد المالية في بعض الأحيان.[4]

3- عوائد سكان المدن:

من أهم عوائد سكان المدن هو ماكان يعرف بضيفة متاع الدار السلطان أو ضيفة متاع خير الدين التي كانت تقدم لآغا النوبة عن طريق شيخ البلد بمناسبة تغيير الحامية[5]، وتتراوح بين 800 و2000 ريال، يضاف إليها أربعة عشر حصانا وكانت تدفع هذه الضريبة في الجزائر حسب أهمية المدن، ففي مدن بايلك الغرب بداية من 2000 إلى 5 آلاف ريال وأحيانا بين 1500 إلى 3000 ريال، كما أن كل مدينة لا توجد فيها نوبة. كان يفرض على سكانها إضافة إلى الضرائب الأخرى ضريبة تدعى ضيفة متاع دار الباي والتي كانت هي الأخرى تختلف من مدينة لأخرى، لذلك فهي ضريبة مخصصة

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص98.

2- يشرف على الأملاك العائدة للبايلك، ويدير الأملاك الشاغرة والتركات التي لا ورثة لها وإستخلاص ما يعود منها لخزينة البايلك. ينظر: عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2،وزارة المجاهدين،2007، ص167.

3- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

4- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 98-99.

5- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص186.

لتغطية تكاليف إستقبال الباي[1]، وهي مبالغ مالية يدفعها سكان المدن التي توجد بها حاميات عسكرية "النوبة"[2]

4- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى:

ترجع أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين البلاد الإسلامية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم. ويذكر سعيدوني في كتابه الملكية والجباية أن هذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد الطائفة بمعدل قرش واحد عن كل فرد.[3] ولقد كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية، وقد بلغت في مدينة الجزائر مابين 500 و 1000 بدقة شيك أسبوعيا وفي مدينة قسنطينة التي كانت نسبة اليهود بها تعادل 10%. كان يستلم منهم قائد الدار عشية الإحتلال 9000 فرنك.

أما الأندلسيين الذين إستقروا في المدن كانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة قدرت أثناء القرن السادس عشر 300 دوكة بشرشال و800 زياني ذهب و 600 قيسة من الحبوب و 20 رطل زبدة و 70 بغلا للخدمة وثلاثة خيول للركوب في مدينة مستغانم.[4]

5- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية وتقديم بعض الخدمات الإقتصادية وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الحرفيين مجانا[5]، وكانوا ملزمين بدفع ضرائب ورسوم على النشاط، والتي كان يجمعها الأمناء الذين كانت الأعمال خاضعة لهم، وإليهم يرجع تسيير أصناف صناعاتها بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة بمقتضى نظام مالي خاص، على سبيل المثال كان بايلك الغرب كغيره من المقاطعات يحتوي على

1- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 144.

2- محمد الخداري، بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني- نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)-، مجلة كان التاريخية، ع.22، ديسمبر 2013، ص 30.

3- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 145.

4- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص51.

5- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص 101.

عدد من الحرف والصناعات في مدنه[1] وكانت أغلب المدن تضم ستة أمناء على الأقل في كل مدينة وهم أمين الحدادين ، وأمين النجارين، وأمين البردعة أو صانعي الألجمة، وأمين الكنداقجية أو مصلحي البنادق، وأمين التشاقمجية (الذهب)، وأمين البنائين. وكانوا يسجلون عمالهم كل ما يحتاجه خدمات البايلك المختلفة.[2] وعن طريق هذه التنظيمات النقابية أيضا يساهم كل دكان بضريبة شهرية تقدر 30 سنتيم حسب العملة الفرنسية في ذلك الوقت، كما أن بيع الخمر كان يعتبر نوعا من النشاطات التجارية، وكان صاحب كل حانة ملزما بدفع إثنين دورو إسباني شهريا أي حوالي 30 فرنك عن دكانه وبوجو واحد أي حوالي 6 فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه مع كراء شهري إذا كان المحل ملكا للدولة.[3]

6- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري:

وتأتي بالخصوص من حقوق الجمارك ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة[4]، فحقوق الجمارك والتي تصل إلى 10% بالنسبة للمواد المستوردة والمصدرة، تتغير تبعا لطبيعة المنتوج والفترات الزمنية، وقد تصل إلى 15.5% زيادة على رسوم دخول المرسى[5] من طرف السفن الجزائرية والعثمانية والأجنبية[6]، كما يدفع أيضا نفس النسبة التي تشترى في عين المكان لشحنها على السفن لعودتها، ولن يدفع رسم الدخول إلا على السلع التي بيعت بالفعل وذلك أنه من المرخص به إعادة شحن السلع التي لم يتم بيعها بدون أن يدفع عنها أي شيء. كما لا يدفع أي رسم على السلع الموضوعة في المستودعات في إنتظار إعادة شحنها.[7]

1- توفيق دحماني، النظام الضريبي بايلك الغرب، المرجع السابق، ص90.

2- توفيق دحماني، النظام الضريبي بايلك الغرب، المرجع السابق، ص90.

3- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص 101.

4- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص101.

5- حق الإرساء :كل أنواع السفن تدفع رسم الإرساء الذي هو 50 قرش يدفع نسفه بالقرش الإسباني والنصف الآخر بالدرهم ويستخلص هذا الرسم لحساب قائد الميناء. ينظر: جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500- 1830)، مج3، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2009، ص187.

6- محمد الخداري، المرجع السابق، ص30.

7- جمال قنان، المرجع السابق، ص ص187-188.

كما يستخلص قائد الميناء رسما بميلغ مائة وعشرة ليفر تورتوا على كل سفينة أو مركب يباع في الجزائر هذا ماذكره جمال قنان في كتابه نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، وأضاف كذلك أن المركب عندما يرسو في الميناء يقوم قائد الميناء[1] بوضع حارسين عليه لمنع تفريغ السلع بدون علم منه، ويدفع التجار قرشا واحدا عن كل يوم إلى أن يتم تفريغ المركب وجميع السلع التي تفرغ تحمل إلى المخازن من طرف حمالي الميناء وبعدها توضع تحت تصرف أصحابها.[2] وبصفة عامة كانت تفرض في أواخر العهد العثماني رسوم تقدر بـ 5% على البضائع الداخلة من طرف المسلمين، أو الأجانب الذين كانت تربطهم معاهدات مع الجزائر و 10% على اليهود والأجانب الذين لا تربطهم معاهدة.[3]

ويذكر سعيدوني أن هناك هدايا يحصل عليها قاشد المرسى مثل الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق[4] والمقدرة بـ 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية وإستقباله لقباطنتها.[5]

أما رسوم المكس على الأسواق، فهذه رسوم تعتبر كذلك شكل من أشكال الضرائب المستحدثة والتي كانت تفرض على كل المنتجات الفلاحية والتي تدخل إلى أسواق الريف، وتحدد بقيمة نقدية على البضائع وكميات من تلك البضائع، ويتم تحصيلها من قبل قائد السوق[6] أو خوجة الرحبة.[7] ولكل سلعة هناك موظف مكلف بمراقبة دخولها وخروجها من أسواق المدن ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس، فقنطار الكتان الصغير مثلا رسمه

1- هو أعلى رتبة من سائر القادة لكونه يتلقى مداخيل الميناء من الضرائب الجمركية على السفن التي تدخل وتخرج من الميناء ويقوم بحراسته من الأعداء. ينظر: عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والإجتماعية لمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحضارة الإسلامية، إشراف، أحمد الحمدي، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014، ص47.

2- جمال قنان، المرجع السابق، ص188.

3- توفيق دحماني، النظام الضريبي بايلك الغرب، المرجع السابق، ص91.

4- يقدمه الخواجات والقياد والأمناء مقابل حصولهم على مناصب ذات طابع إقتصادي. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص188.

5- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص 102.

6- هو مفتش الأسواق، ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص211.

7- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص198.

خمسة وعشرون درهما، وحمل التمر يتوجب على صاحبه خمسون درهما، أما حمل الزيتون فيؤخذ عليه خمسون درهما ويستخلص من قنطار الأرز عشرون درهما. كما تساهم هذه الرسوم القوافل القادمة لمدينة الجزائر من مختلف جهات الإيالة، كقافلة تلمسان التي كانت تدفع على كل حمل دينار واحدا.[1] ويشير سعيدوني كذلك أن نظام الجمرك الجزائري بسيط في قوانينه لا يهتم بمقدار السفن المتمتعة بالحماية الجزائرية، إلا أن هذا النظام كان عرضة للتغيرات والتعديلات بضغط من الدول الأجنبية التي كانت تعمل جاهدة للتملص من دفع الرسوم المفروضة على إرادتها حتى يسهل عليها غزو الأسواق الجزائرية. حيث إستطاعت إنجلترا بعد إسترجاع الجزائر لوهران 1792 أن تحصل على تخفيض ملموس لرسوم التوريد، فأصبحت لا تدفع عن بضائعها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى 5%، بعد أن نالت فرنسا هذا الإمتياز إثر معاهدة الكونت دوكين، كما حصلت شركتها المتمركزة بحصن فرنسا "شركة إفريقيا" على الإعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنة.[2]

7- المصادرات:

كانت من الموارد التي ساهمت في إثراء الخزينة[3]، وقد تكررت عمليات المصادرة والتغريم طيلة العهد العثماني. وأصبحت شائعة في السنوات الأخيرة للحكم التركي بعد شح مصادر الدخل الأخرى، وكان يتعرض لها بعض الأغنياء من الحضر واليهود وكثير من موظفي الدولة ومستخدميها. ويذكر سعيدوني مدى ضخامة الثروات التي تم الإستحواذ عليها ووضعها في خزينة الدولة من خلال بعض المصادرات التي حدثت في الفترة بين 1792 و1805. حيث في سنة 1792 صودرت ثروات صالح باي قسنطينة بعد تمرده وقتله، وقد بلغت من الضخامة ما جعلها تماثل ودائع خزينة الدولة حتى أن أحد الكتاب قدرها بأكثر من60 مليون فرنك.[4] وفي سنة 1797 تم تغريم صهر الوزناجي باي

1- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص 103.

2- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص 104.

3- الأمير بوغدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء انموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، إشراف أحميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص41.

4- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص141.

قسنطينة المعروف بمحمد الشاوش بما لا يقل عن 3000 ريال بوجو و 400 دينار و500 حبوبا. وفي سنة 1800 حجز ثروة عصمان باي إثر عزله من بايلك الغرب وقد حملت كل ثرواته إلى الجزائر بواسطة السفن من وهران، وأرسل ماتبقى منها عن طريق البر وتتكون من 29 دابة نقل محملة بالهدايا والسلاح و30 حصان مهرا معدا للركوب و5 من الأسرى المسيحيين و21 من العبيد و5 نساء زنجيات.[1] ويذكر كذلك أن في 1822 أطلق سراح باي التيطري سي حسن مقابل التنازل عن ثروته التي قدرت بـ 102.000 سلطاني ذهب. وفي السنة الموالية 1802 لم ينج ولد عصمان باي من الموت إلا بعد تقديمه ثلاث صناديق يحتوي على مقدار من العملة الذهبية وكيسين من الفضة وأسلحة متنوعة وقدرت في مجملها 18.000 دينار ذهب.[2] لقد كانت الدولة تلجأ إلى هذه الوسيلة الفعالة رغبة في الحد من سلطة بعض الموظفين ومعاقبة بعضهم بالحد من نفوذهم. وكان في بداية الأمر يكون ذلك بعد تناوله في الديوان ويتم الخروج بنتيجة، وفي حالة إقرارها يتم ذلك في المزاد العمومي. ولكن أواخر العهد العثماني أصبح الدايات يقرون ذلك دون الرجوع للديوان، هذا ما كان يؤدي بهم في الغالب إلى نهاية مأساوية.[3]

8- غنائم الجهاد البحري:

ظل الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في نتشيط الإقتصاد الجزائري وخاصة إقتصاد مدينة الجزائر.[4] ومما لاشك فيه أن الحروب البحرية كانت مصدرا هاما بالنسبة لنيابة الجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن المدهش أن يحتفظ الأسطول الجزائري بهيئة الدولة حتى أوائل القرن 19 رغم تضاؤله من حيث الحجم والتسليح، وكل هذا مرجح إلى شجاعة البحارة ويرجع الفضل في قوة الأسطول إلى رجال من طراز خير الدين وعلي باشا وحميدو[5]، وكذلك ملائمة الظروف

1- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 142.

2- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص142.

3- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 203-204.

4- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص106.

5- صلاح العقاد، الأحوال الإجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية، مج12، القاهرة، 1964-1965، ص 179.

الدولية آنذاك مما ساهم بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة بين 1805-1815 بأرباح الجهاد البحري التي بلغت 8 ملايين فرنك،[1] ولكن حملة إكسماوث 1816 كانت كارثة عظمى، إذ دمرت أربعة من الفرقطات الخمس التي كان الجزائريون فضلا عن إثنين وعشرين كبشا، وضعت هذه الحملة حدا للإنتعاش الإقتصادي ونتج كذلك عنها إطلاق سراح جميع الأسرى بدون مقابل، كما أن تدمير السفن الجزائرية بعدها في معركة نافرين وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827 أدى إلى تدهور أرباح الغزو البحري ثم إنخفاض نشاطها.[2]

9- الإتاوات والهدايا:

مما يلاحظ أن هذه الإتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية إلتزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم للخزينة، وأصبحت تتلخص في ترضيات مالية يقدمها الدبلوماسيون مقابل إطلاق حرية الملاحة ونيل الإحتكارات والإمتيازات التجارية.[3]

والهدايا هي مساهمات شخصية، قد تكون موسمية أو طارئة تحصل بإسم الخزينة لفائدة العاملين في الجهاز الإداري للبايلك[4]، وتمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر إلى الأستانة إحدى مظاهر إرتباط الإيالة بالدولة العلية، مكنت الجزائر من الحصول على فوائد عديدة، منها تسهيل الحصول على قفطان تولية الداي، وتعزيز جهاز الإيالة الحربي والإقتصادي بما تمدها به من أسلحة وسفن، حيث تسلم سليم آغا سنة 1785 هدية من السلطان تشمل 4500 قنطار بارود و3000 قنطار من الرجينة و2000 بندقية و17 عود مثلث لصواري المؤخرة و40 مجداف و50 قنطار من النحاس و20 ألف قنبلة و10 مدافع، وفي سنة 1819 تسلم الداي حسين من السلطان العثماني كربيط ومدافع مع جميع الألات الحربية.[5]

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص107.

2- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص180.

3- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص108.

4- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص189.

5- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص27.

والهدايا والمنح التي كان يقدمها القناصل الأوروبيون عندما يحضون بقبول التمثيل بالجزائر. أو أثناء إبرام المعاهدات فقد تنوعت وكانت مصدر لتدعيم الخزينة.[1] ويذكر سعيدوني أن مورد الإتاوات تضاءل فلم يعد متوسط ما تقدمه الدول للإيالة من ترضيات وهدايا تتجاوز 125 ألف فرنك سنويا، أغلبها مواد إستهلاكية، هذا يرجع لتبدل الوضع الدولي بعد سقوط نابليون بالخصوص. الأمر الذي دفع بكثير من الدول الأوروبية إلى العمل على محو ما تعتبره إعتداء وإغتصاب وإهانة تلحقها الإيالة بالشرف المسيحي والحق الأوروبي، الأمر الذي حدا بدول أوروبية إلى إستعمال القوة أو التظاهر بها، مثل فرنسا في 1690 وإنكلترا وهولندا في 1816 والولايات المتحدة في 1825. بينما فضل البعض الآخر الالتجاء إلى حماية الدول القوية، ووساطة الدول الصديقة.[2]

ومن خلال سرد أهم الضرائب المفروضة على السكان يتضح أن السياسة الضريبية لم تكن قارة، بل متغيرة حسب الظروف السياسية والإقتصادية التي عاشتها البلاد فكانت متعددة ومتنوعة ويصعب تقسيمها، وقد إعتمد العثمانيون على مصادر إقتصادية قارة مما جعل حكومتهم أداة جباية تعيش على ما تدره هذه الضرائب دون السعي إلى تنمية الأوضاع الإقتصادية، القسط الأكبر من هذه الموارد كان يوزع في شكل مرتبات وهدايا ورشاوي على الحكام.

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب:

تعد جباية الضراب في الجزائر العثمانية معقدة بشكل كبير وذلك لتنوع وتعدد الوظائف والإختصاصات وكذا الموظفين، كما أنها تختلف من منطقة لأخرى، وهذا وفق تطور أو ركود الإنتاج، وكانت مهمة الجباية والحفاظ على الأمن أمران أساسيان تقطع بهما الحكومة وكانتا مترابطتين ترابطا وثيقا.

المطلب الأول: في الأرياف:

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة إعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه في كثير، ولهذا يلتجئ الحكام إلى إرسال الحملات التأديبية لإرغام

1- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص27.

2- ناصر الدين سعيدوني، النضام المالي، المرجع السابق، ص108.

الأهالي في حالة العصيان والتمرد على دفع ضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة والخطية والمعونة.[1] وقد إعتمد البايات وقيادهم على طريقتان في جباية الضرائب, وهي طريقة النظام الترتيبي والذي يعتمد على أعوان وموظفي البايلك المحليين وعن طريق المحلة.

1- النظام الترتيبي: يتمثل فيمايلي:

1-1- طريقة جمع العشور:

يقوم قائد العشور خلال فترة جمعها بدور مهم جدا وهو يتمتع في أداء مهامه بالإستقلال تجاه قائد الوطن, ويلحق مباشرة بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر, ويؤدي قائد العشور جولة سنوية, يرافقه القائد والشيوخ لتقدير وإحصاء عدد السكات أو المساحات المزروعة من طرف الدواوير المختلفة, وليكون المزارعون مسؤولين عن تقديم العشور في فترة جني المحاصيل[2], ويدون ذلك في وثيقة تعرف بالتذكرة مقابل حصوله على بوجو واحد لشخصه وتعويض صغير لكاتبه[3], هذه الوثيقة يلزم بها الشيوخ ويتولى حفظها القيادة, كما يرسل منها نسخة ثانية إلى الباي[4], وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه بقوله: "إن القائد في كل قبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث, وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء ويعطي الإيصالات لكل فرد, ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة".[5]

أما إذا حدثت بعض الأمور كالآفات مثل قدوم الجراد أو الجفاف وغيرها من الأسباب المؤدية إلى تلف أو نقص المحصول, فقد كان يدفع أقل ما يدفعه في حالة المحصول الجيد, وهذا بعد التحقق من ذلك, وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة أنه عند ما يثبت أن الأرض لم تنتج شيئا, فإن المزارعين يعفون من الضرائب.[6]

1- أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007، ص61.

2- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص213.

3- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص195.

4- فلة القشاعي المولودة موساوي ، المرجع السابق، ص 57.

5- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص144.

6- نفسه.

1-2- طريقة جمع الزكاة:

يكلف بجمع الزكاة قيادة الأوطان ويساعدهم في ذلك فرسان المخزن وتحت إشراف الشيخ حيث يتم إحصاء رؤوس الماشية العائدة لكل فرقة أو دشرة, وذلك بهدف تحديد قيمة الزكاة برضا أفرادها[1], وكان دفع الزكاة يتم على كل دوار ثم يتم التشاور بين شيخ الدوار وسكانه من أجل التوزيع العادي لكل فرد, أما في سنوات السيئة وعند الأوبئة والمجاعات وغيرها, فكان يتم تأجير الدفع إلى غاية السنة القادمة.[2]

ونظرا لطبيعة الزكاة المتغيرة كل سنة يتزايد أو يقلص عدد رؤوس الماشية يكون من الصعب تقدير عدد الرؤوس التي يقتطعها البايلك[3], وعندما يتم تحصيل الزكاة. تؤخذ إلى مراكز البايلك حيث تباع بعناية أعوان بيت المال, أو عمال الخزينة في المزاد العمومي وما ينتج عن ذلك من موارد تنقل إلى الباي ثم الداي.[4]

وما يجدر الإشارة إليه هو أن قبائل المخزن[5] حظيت بالإعفاء من دفع الضرائب وإن كان لزاما على بعض القبائل المخازنية أن تساهم بقسط من الواجبات المالية لم تكن تنقص من إمتيازاتها مادامت لم تتجاوز سدسي المحصول، ولم تتعد تقديم حصان واحد وبعض الخرفان. في وقت كانت قبائل الرعية[6] يستخلص منها 115 فرنكا ما يعادل 28 خروفا سنويا زيادة على الزكاة والعشور. مع العلم أن ما تقدمه قبائل المخزن من زكاة وعشور يدفع في شكل إنتاج عيني من نوع المحصول، أما ما تقدمه قبائل الرعية فكان يتم في شكل مبالغ نقدية، مما يخطر إلى بيع محاصيلها بثمن بخس لتحصل على النقود

1- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181.

2- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص215.

3 - ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181.

4 - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص215.

5 - هي همزة وصل بين الحاكم والمحكوم، ولها مهام إدارية وعسكرية، وهي جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية وهم جباة الضرائب. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص181.

6 - هي قبائل البايلك الخاضعة لسلطة البايات يحكمها شيخ العرب تحت سلطة خوجة الخيل، وكانت لها عدة وظائف تقديم الخماسين للزراعة، نقل الحبوب المزروعة. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 179-181.

اللازمة لتسديد الضرائب.[1]

1-3- الغرامة والمعونة وغيرها:

لقد كان للباي صبايحية يتبعونه في خرجاته، حيث يرسلهم إلى قبض الغرامات التي تفرض القبائل بقيادة قائد الدين.[2] وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان، وتفرض على القبائل التي تمارس نوع بسيط من الزراعة في الهضاب العليا والواحات.[3] ويقوم بجمعها القائد بمعونة شيوخ الدواوير بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو زبدة أو عسل أوصوف. ولقد كان سكان المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر، يدفعون دورو إسباني للحصول على حق المرور لقوافلهم ويقدمون خروفا عن كل قطيع للحصول على حق الرعي في فصل الصيف.[4]

أما المعونة فكان يتم تحصيلها بنفس طريقة العشور من قبل خوجة المعونة، الذي كان يودع ضرائبه. إما في مخزن الزرع أو في دار المعونة كما كان مختلف الجباة يجبون ضرائبهم المكلفين بها بالطرق نفسها.[5]

2- نظام المحلة:

عرفت الحامية العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في العهد العثماني قصد حفظ الأمن وجباية الضرائب بالمحلة.[6] والملاحظ أن المحلة قد تأخذ شكل حملة عسكرية واسعة النطاق القصد منها توسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية[7]،

---

1 – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية –دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص221.

2 – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص216.

3 – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص90.

4- المرجع نفسه ص ص90-91.

5- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص216.

6- جميلة معاشي، الانكشارية و المجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف، كمال فيلالي، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007-2008، ص80.

7- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.

وقد كان في الجزائر العثمانية العديد من الأمحال أو المحلات، فهناك المحلة السلطانية التي كانت تخرج من مقر الحكم المركزي في العاصمة والتي يقودها الأغا. كما يوجد في كل بايلك من بايلك الجزائر محلته الخاصة التي يقودها باي المنطقة.[1] وقد جرت العادة أن تنطلق الحملات العسكرية التي كانت تعرف بالمحلات من مركز البايلك أثناء فصل الخريف لإستخلاص الضرائب،[2] وكانت تتكون هذه الحملات من القوة العثمانية المقيمة بعواصم البايلك،[3] ومن فرسان قبائل المخزن بين 500 و1000 رجل على رأسهم الباي وآغا المحلة، ومقسمة حسب تنظيماتها الداخلية إلى مجموعة خيام كل خيمة تضم فصيلة يشرف عليها شاوش. ويذكر سعيدوني أنه يضاف إلى قوة المحلة، قوة عسكرية يرسلها آغا العرب[4] من الجزائر تقدر بـ 270 رجلا تصل في بعض الأحيان إلى 400 أو 600 رجل لكل بايلك.[5]

ويمكن إستنتاج خط سير حملات، محلات جمع الضرائب الموجهة لشرق البلاد وغربها في أوقات الحصاد لتحصيل الضرائب من المناطق المستعصية على الحكام كأراضي الجنوب حيث يسود إقتصاد رعوي يسهل إستعمال تكييف الخيالة في تتبع العصاة والممتنعين.[6] ويذكر الشريف الزهار وقت خروج المحلة ومدة إستغراق كل محلة قائلا: "ان محلة الغرب فتخرج في أبريل وتقيم أربعة شهور ومحلة تيطري تخرج في الصيف وتقيم ثلاثة شهور، ومحلة الشرق، تخرج في اليوم الأول من الصيف وتقبم ستة شهور، أما قائد سيباو فلا محلة له"[7]، وتجوب المحلة الأرياف لمدة طويلة تستخلص خلالها الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين. فمحلة بايلك الشرق كانت تنقسم إلى فيلقين

1- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص217.

2- محمد خداري، المرجع السابق، ص29.

3- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص143.

4- كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير بعض المصادر، وذلك أنه يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين الساميين، وهو قائد فرق الإنكشارية، وفرسان المخزن. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص179.

5- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص179.

6- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص62.

7- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص35-36.

أحدهما بقيادة الباي، ويصل عدد القوة التركية المصاحب له إلى 1000 رجل ويجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي، ويعزز هذ الأخير في بعض المرات بـ 500 جندي تركي وكان ينتقل من مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر[1]، وفي موضع آخر يذكر سعيدوني أن محلة بايلك قسنطيتة تتشكل من 60 خيمة وتتألف الخيمة الواحدة من 25 رجل.[2] أما محلة بايلك التيطري فهي تنطلق من عين الربط وتلتحق بالبايلك عن طريق الأخضرية ووادي يسر، ومن ثمة تجتاح سهول عريب وتمر بسور الغزلان وعندما تبلغ البرواقية يعود الجند التركي إلى الجزائر بقيادة الآغا ويرجع جنود المحلة إلى المدية[3]، أما محلة الغرب تتكون من 80خيمة عثمانية و 1800رجل[4]، حيث تنطلق من معسكر أو وهران، وتجوب نواحي غريس ووادي مينا وجهات السرسو[5] أما في ما يخص إحتياجات المحلة فقد كانت القبائل تساهم في تغطية إحتياجاتها أثناء خروجها إلى الأرياف لجمع الضرائب، وهذا ما وصفه هابنسترايت في رحلته بقوله: "بعد أن إلتحقت بالمحلة، لم يعد تشغلهم متطلبات الأكل وغيرها من إحتياجات السفر، فسكان تلك الجهات كانوا يخصوننا بكميات أوفر من الطعام الذي يحضر حسب الطريقة المتبعة في تلك البلاد".[6] وإذا كانت المحلة تقوم بتحصيل الضرائب من القبائل, فإن كان يحدث أن ترفض بعض القبائل الإنصياع للمطالب المخزنية, لذلك كان يشن عليها غارات لإخضاعها, وقد تتخذ هذه الحملات شكل غزوات حقيقية تشارك فيها قوة قوامها 2000فارس تربط على الدوام بحوش آغا العرب (الدار المربعة)[7], وعليه أصبحت عملية جباية الضرائب تتم تحت الضغط والترهيب, وذلك لدفع السكان الممتنعين والساخطين على الإستجابة لطلبات ورغبات العثمانيين, فكانت المحلات تجهز لتأديبهم وإرغامهم على دفع الضرائب.[8]

1- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.
2- ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص157.
3- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.
4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص223.
5- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.
6- ج.أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص56.
7- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص194.
8- محمد خداري، المرجع السابق، ص32.

ولقد تعرضت قبائل الرعية للإضطهاد والإكراه والقسر والإستغلال المستمر من طرف رجال البايلك, وفرسان المخزن, فأستخلصت منها الضرائب الثقيلة وأرغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة.[1]

فهم بهذه الطريقة لا يجبرون الأهالي على الخضوع للداي بل يجبرونهم على دفع مثل هذه الضرائب كما يحددها هم[2], ولا يمكن لأي شخص أن يتجنبها أو يتهرب منها مادام ليس في مقدوره أن يشتكي من الوسائل العنيفة التي يمارسها هؤلاء البايات في حقهم[3], وهذا ما وضحه الشريف الزهار الذي عاصر هذه المرحلة بقوله: "الخلفاء يأتون في أخر الربيع, فيخرجون معهم الأمحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار, وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي, والأواخر صاروا يخرجون المحلات لإستخلاص المغارم وإرتكاب الظلمات ونهب أموال المسلمين وما وقع هذا, حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين".[4]

إذا حاول الأهالي أحيانا الهجوم على المعتدي في شعب جبال ضيقة من خلال الممرات التي يجبرون على المرور منها, يقوم الأهالي بقتل عدد من الأتراك, لكنهم يفرون بعد الطلقة النارية الأولى إلى فجوات الصخور المخدرة للجبال.[5]

بما أن جباية الضرائب تعتمد على المحلة, فإنه كانت هناك حملات تشن على القبائل منها: في بايلك الشرق قاد صالح باي في عام 1788حملة كبيرة إلى الجنوب الصحراوي لمعاقبة شيخ الدواودة محمد الدباج, وشيخ تقرت فرحات بن جلاب, لرفضها دفع الضرائب للبايلك[6], وحملة الباي أحمد المملوك سنة 1818 ضد بني جلاب بتقرت, وحملات إبراهيم إبن علي سنة 1822 على قبيلة النمامشة وكذلك حملات آخر بايات قسنطينة الحاج أحمد, أما في الغرب فنجد حملة محمد الكبير سنة 1785 بنواحي

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص107.

2- جيمس ويلسون ستيفن ، الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797)، تر علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص175.

3- ج.أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص84.

4- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص35.

5- جيمس ويلسون ستيفن، المرجع السابق، ص176.

6- صالح العنتري، المصدر السابق، ص64.

الأغواط وعين ماضي.[1] وكانت هذه الحملات تترك وراءها الخراب والدمار, وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول, حتى أن النظام الإجتماعي لبعض القبائل كاد ينهار نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها.[2]

المطلب الثاني: في المدن.

تختلف جباية الضرائب في المدن عن الأرياف وذلك لطبيعة النشاط المعتمد في كلايهما، فالريف الجزائري يعتمد على النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة. أما المدن فتختص على النشاط الحرفي والتجارة وغيرها من الأنشطة المتواجدة فيها.

وبذلك تختص الجباية في المدن على أغلب أنواع الضرائب والرسوم التي تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية بالإضافة إلى أصحاب الدكاكين التجارية والمحلات الصناعية، الذين يدفعون رسومهم، وبقوم بإستخلاصها الشواش تحت نظر شيخ البلد، كما كانت النقابات المهنية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها[3]، وعليه يتكفل شيخ البلد[4] "قائد الدار" بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة في الجزائر، وقد قدرت في عام 1822 بما يعادل 3000 دولار إسباني. أما الطوائف العرقية فقد كانوا يدفعون لخزينة الدولة مبالغ يتكفل كبيرهم "المقدم" بتقديمها إلى الخزناجي[5] أو شيخ البلد.[6]

وقد كان حكام المدن يشرفون على إستخلاص الضرائب والرسوم في داخل المدينة، وكان يوضع تحت تصرفهم مجموعة من الموظفين للسهر على أمن المدينة وتنظيم

1- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص145.

2- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص157-158.

3- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية- الجزائر تونس طرابلس الغرب-، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص81.

4- يهتم بأمور السكان ويحافظ على أملاك الدولة الواقعة داخل أسوار المدينة، كما يتصرف في مرتبات الجيش. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص185.

5- يعين من طرف الباي ومهمته حفظ خزينة الباي، ويتكفل بدخل البايلك والنفقات الناتجة عن النشاطات الإقتصادية والمالية. ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص185.

6- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص138.

العمليات الإدارية والإقتصادية، وإلى جانب هؤلاء الموظفين كانت توجد في كل مدينة حامية عسكرية والتي تتكون من 60 جنديا، ويشرف على رأسها الآغا.[1]

كما يلزم على سكان المدن التي تقيم بها الحاميات العسكرية بتقديم ضيفة دار السلطان والتي يقدم بتسليمها شيخ البلد لقائد الفرقة العسكرية "الآغا" عند تجديد الحامية أو حلول المواسم والأعياد الدينية[2]،

وكان في كل نوبة[3] عدد من السفارات "الخيام"، تحتوي كل سفرة على 23 رجل في أغلب الأحيان. أما عن النوبات الأساسية المتواجدة في الجزائر عديدة نذكر منها:

- نوبة وهران: 10 سفرات تحتوي على 156 رجلا
- نوبة مستغانم: 5 سفرات وتشمل على 78 رجلا
- نوبة تلمسان: 5 سفرات، تضم 76 رجلا

ثم إزداد عدد هذه السفرات في سنة 1830 وأصبحت: نوبة وهران 1300 تركي ونوبة مستغانم 1300 تركي و694 كرغلي ونوبة تلمسان 1300 تركي و738 كرغلي.[4]

ومن خلال كل هذا يجدر بنا كذلك أن نذكر طريقة أخرى لجمع الضرائب وهي طريقة جمع الدنوش فحسب الآغا بن عودة المزاري الذي يصف هذه الطريقة بقوله أن للباي شرط في الدخول للجزائر كل ثلاث سنين إن لم يكن به عذر من مرض و نحوه إلا بعث خليفته الأول وهو خليفة الشرق عوضا عنه ويسمى هذا الدخول بالدنوش، وفي يوم دخوله يقع المهرجان العظيم بالجزائر تخرج فيه أكثر الناس من البلاد لملاقاته والتفرج في ذلك المهرجان، ويذكر كذلك أن الباي إذا قدم للجزائر لما يبقى بينه وبينها مسافة سير إلا أربع سوايع، فينزل في محل معزولة يقال له حوش الباي ومنه يقدم للجزائر، فيصل قبل الفجر لمحل يقال عين الربط فينزل به إلى إرتفاع النهار وإنفتاح الأبواب فيركب أرباب

1- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005، ص ص52-53.

2- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص139.

3- تعني الجند المقيم بالأبراج والثكنات، وهم يتوزعون في الحصون والمواقع العسكرية داخل مدينة الجزائر وخارجها. على ثمان ثكنات وعدد من الحصون. ينظر: ج. أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص 29-31.

4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص ص229-230.

الدولة من الخزناجات والآغوات وخوجة الخيل والديوان[1]، ليصحبوا الباي وحاشيته لقصر الداي في إحتفال بهيج ويوزع أثناء الباي الأموال بكميات كبيرة على مستقبليه، فينال كل موظف نصيبا من الهدايا والترضيات كل حسب رتبته الإجتماعية، فالداي يحظى بعشرين ألف دورو مع المصوغ والهدايا الثمينة، والخزندار ينال ألفي دورو مع بعض الهدايا وحتى الشواش نصيب كل واحد منهم كمية من النقود[2]، وبعد إيصال الخليفة العوائد والضرائب يعود من الجزائر حاملا قفطان الخلعة كهدية شرف من الداي إلى الباي وهو دليل رضا الداي على سلوك الباي وقبوله لهداياه، وقد جرت العادة على أن إهمال هذه الهدية الشرفية (قفطان الخلعة) يفسر على أنه علامة من عدم رضا الداي عما قدمه له الباين كما يعتبر توقعا صادقا عزل الباي وتنحيته من منصبه.[3]

نلاحظ من خلال دراستنا لطرق جباية الضرائب أن الإدارة العثمانية في الجزائر كانت صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب ودور كل الأفراد المكلفين بجمعها وهذا ما أوضحه حمدان خوجة بقوله: "عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي تثبط الفلاحيين وتعوقهم."[4]

1- عودة بن مزاري، ابن المزاري عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحيى بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص273.

2- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص ص139-140.

3- ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص156.

4- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص144.

الفصل الثاني

تأثير السياسة الضريبية على المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاقتصادية

المبحث الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاجتماعية

المبحث الثالث: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الثقافية

المبحث الأول: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاقتصادية:

قد تدهور الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ثقل الضرائب والرسوم[1] التي أصبحت منذ أواسط القرن الثامن عشر، تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري[2] فقد كان للنظام الضريبي المطبق في هذه الفترة أثر على الجانب الاقتصادي بمختلف فروعه والتي سنتناولها كالتالي:

المطلب الأول: أثرها على الزراعة :

قد كان الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، نظرا لإتساع الأراضي الزراعية, وخصوبة التربة, و إعتدال المناخ, وقد عرفت الزراعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني عدة صعوبات مما عرقل نموها وتطورها ونعتقد أن تكون السياسة الضريبية في هذه الفترة من أبرز هذه الصعوبات، وذلك بعد أن إرتفعت قيمة الضرائب التي كانت مقررة على الفلاحين, فأصبح هؤلاء يدفعون أضعاف المبالغ مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية, لينسحبوا إلى الجبال والصحاري فارين من الجباة[3]، حيث يذكر سيمون بفايفر أن العرب البدو كانوا يفرون إلى الصحراء بسبب غارات لصوص الباي و ولاة الداي الذين كانوا رغم أنهم يدفعون لهم إتاوة سنوية فإنهم يبتزون أموالهم ويأخذون قطعانهم بالتهديد والوعيد[4]، بالإضافة إلى ذلك فان هذه الضرائب لم تكن موحدة أو محددة وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية إستخلاصها فقد كانت تخضع لإعتبارات خاصة فهي تقوم على المعاملة المفضلة ومنح الإمتيازات للمتعاملين مع السلطة[5] من مرابطين، وشيوخ عشائر، وأفراد قبائل المخزن، المكلفين بمراقبة السكان

1- عمار عمورة, الجزائر بوابة التاريخ من قبل التاريخ الى 1962، المرجع السابق، ص 27.

2- سماعيلي زوليخة, تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الى الاستقلال، دار دزاير، الجزائر، 2013، ص 280.

3- أرزقي شويتام, نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005، ص 56-60.

4- سميون بفايفر, مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر أبو العيد دودو، دار هومة الجزائر، 2009، ص 137.

5- ناصر الدين سعيدوني, الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع.44، 1992، ص 219.

الخاضعين " الرعية " وضمان نفوذ الدولة في أوساط سكان الأرياف، في الوقت الذي ترغم فيه جماعات الرعية والفلاحون الأجراء " الخماسين" على تدعيم الضرائب المختلفة، والقيام بأعمال السخرة دون نيل ما يترتب عن ذلك من حقوق أو إعفاءات جبائية[1]، وقد كان لإستعمال فرسان المخزن لجمع الضرائب، أثر واضح في نفور السكان عن خدمة الأرض والإرتباط بها. فتحولت مجموعات قبلية كبرى إلى حياة التّرحال، ولم تعد تمارس سوى زراعة غير قارة، كما أدى ذلك إلى إنعدام الأمن، وإعلان العصيان والتمرد وما إنجر عنه من حملات عسكرية زاد الفلاحين شقاء وحرمانا، لاسيما أن هذه الأعمال كثيرا ما تسبب في حرق المحاصيل الفلاحية، وإتلاف المواشي وقتل السكان مما أضر كثيرا بالحياة الإقتصادية بالأرياف[2]، فإختفت الزراعة من مساحات شاسعة من الأراضي القبلية بجنوب مقاطعة التيطري خاصة وأصبحت مجال تنقل موسمي لقطعان المواشي، في وقت أصبحت فيه الجهات الجبلية الصعبة القليلة الموارد مناطق كثافة مرتفعة بالنسبة للسهول الخصبة التي أصبحت هي الأخرى مناطق طرد بشري بفعل ثقل الضرائب. وتهديد قبائل المخزن المتعاملة مع الدولة واستحواذ الحكام على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب وهذا ما زاد في عداء السكان للسلطة وأدى إلى تناقص الإنتاج وضألة مردود الضرائب[3]، لكن لا يجب المبالغة في تأثير الضرائب على تغيير نمط السكان واعتمادهم على الترحال، ذلك أن تربية المواشي في حد ذاتها تتماشى مع البحث على الكلأ، إضافة إلى أنه في السنوات الإزدهار عند وفرة الإنتاج، كانت القبائل تستقر لتتولى الحرث والحصاد جماعيا، أما في زمن الجفاف، والمجاعات كانت تطلب التنقل والترحال الذي أصبح عنصرا سائدا، خاصة أن عظم الأراضي الخصبة، كانت في أيدي الأقلية الحاكمة كما ذكرنا سابقا ومن يتبعها، أما باقي الناس فكانوا يقيمون في الأراضي الجبلية والصحراوية الفقيرة علما أن القطاع الزراعي، يعد من القطاعات التي تتطلب أيدي عاملة واسعة.[4]

1- ناصر الدين سعيدوني, الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق, ص220.

2- فلة القشاعي المولودة موساوي, المرجع السابق,ص 122.

3- ناصر الدين سعيدوني, الضرائب الزراعية، المرجع السابق، ص 221.

4- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 390.

وقد أثرت الضرائب في القيام العديد من الثورات التي سنتطرق إليها فيما بعد، فهذه الإضطرابات الداخلية أدت إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال مما أضر بالحالة الإقتصادية عامة[1]، كما أدت إلى تكاثر الفتن وإشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض، ونتج عن عوامل هذه الأزمة قلة الحبوب في السوق وإرتفاع الأسعار إرتفاعا فاحشا[2]، ولم يكن نظام الجباية يطبق نظام العشور كما ينص عليه علماء الفقه، بل كان الحكام يعتمدون على العرف المتداول، ولم يكن يراعى في التقديرات كميات التساقط والجفاف والعوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة في[3]، بالإضافة إلى أنه ما كان يتم تحصيله من ضرائب مهمة، لم تكن تتفق في التخفيف من بؤس السكان أو التقليل من خطى الأوبئة المجاعات الدورية، أو إنشاء الطرق ووضع قواعد لصناعة قومية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد الجيوش لمقاومة الغزو و الإحتلال الأوروبي، وإنما كانت تنفق على حياة البذخ في قصور الباي وعلى الجيش وقواده[4]، كما أنه في الظروف الصعبة والأوقات الحرجة كانت ترفع المحلة وتجوب الأرياف لمدة طويلة قد تصل إلى ستة أو سبعة أشهر تستخلص الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين، وقد كانت تأخذ شكل حملة عسكرية واسعة النطاق القصد منها توسيع نفوذ البايلك إخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية مثل حملة صالح باي قسنطينة 1788 لإخضاع بني جلاب بتوغرت بعد أن حرضه على ذلك أحد أفراد هذه الأسرة، وحملة محمد الكبير باي الغرب 1785 بنواحي الأغواط وعين ماضي، وكانت هذه الحملات تخلف دمارا كبيرا بالأرياف وقد أثرت سلبيا على إقتصاد البلاد وأدت إلى تحول كثير من السكان إلى نمط البداوة والتنقل كما سبق ذكره.[5]

1- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص 153.

2- صالح العنتري, مجاعات قسنطينة ، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص 13

3- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق, ص 24.

4- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 390.

5- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 65.

ولهذا يمكن أن نحكم على نظام ضرائب القطاع الفلاحي في العهد العثماني الذي كان يشكل العمود الفقري للبناء الإقتصادي للجزائر أنه غير عادل ولا يراعي طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم فهم لا يأخذون بعين الاعتبار إلا نوعية الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين وهذا ما زاد في شقاء وبؤس الفلاحين وتردي المنتوج الزراعي.[1]

المطلب الثاني: أثرها على الصناعات والحرف.

وقد تعرضت الصناعة إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة، ولما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني إنعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي، فعند ما قل الإنتاج الزراعي والحيواني، إرتفعت أسعار المواد الخام، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية فإضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج وارتفاع أسعار خامتها[2]، فتعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة إثر كساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها ويمكن أن نرجع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية في أواخر العهد العثماني إلى ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية إلي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزمو الصناع بتسديدها، فقد كانت النقابة المهنية ملزمة بتزويد الإيالة بمبالغ مالية تحدد مسبقا بدون اعتبار لنسبة الأرباح، ومبلغ الفائدة، كما كان لكل دكان بغض النظر عن إمكانياته مطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما, وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل، مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الوجاق بما تحتاجه من أسلحة وسروج والجمة مجانا نظير السماح لهم بمزوالة مهنهم وبيع إنتاجهم في الأسواق الداخلية، وكانت المصنوعات المحلية تخضع لرسوم مرتفعة[3]، ويضاف إلى هذا أن النظام

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 66.

2- ناصر الدين سعيدوني, النظام المالي، المرجع السابق، ص 37.

3- سماعيلي زوليخة، المرجع السابق، ص 296.

الضريبي حال دون تطور العمران، ودون ازدهار الفنون والصناعات الحرفية، ثم إن إنتشار أسلوب الترحال جعل المصنوعات اليدوية في المدن، تفقد أسواقا مهمة، التي أثرت عليها كثرة الضرائب، كما أن الحروب مع دول أوربا حالت دون تصدير المصنوعات إلى الخارج بكيفية منتظمة[1]، ونجد كذلك أنه في الوقت الذي إضطر فيه الصناع الجزائريون إلى رفع أسعار منتوجاتهم لتغطية الإلتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وإرضاء متطلبات البايلك, كان الحكام يقبلون على شراء المصنوعات الأوربية ويعملون على تشجيع الإستراد من الخارج وهذا ما ترك أثرا سلبيا على نوعية المصنوعات الجزائرية وحدّ من إنتشارها.[2]

المطلب الثالث: أثرها على التجارة.

إن الضعف العام الذي تعرضت إليه الجزائر في أواخر القرن الثامن العشر وبداية القرن التاسع عشر، لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي والصناعي فقط، بل شمل القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي، وذلك نظرا للترابط والتكامل بين مختلف القطاعات الزراعة والصناعة، فقد كانت الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها الإيالة على المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية، فنجد أن عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية قد إنخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الإيالة على أصحابها، إذ لا يسمح للقوافل بالدخول إلى مدينة وهران، إلا إذا دفع أصحابها ثلاثين ألف بوجو، على شكل هدايا، كما أن الباي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم، وذلك طبقا لنظام الإحتكار الذي أقرته الإيالة[3]، هذا الإحتكار الذي أصبح يساير النظام الضريبي، ويتكيف معه نظرا للإقتصاد السائد، والقائم على تصدير المواد الأولية، وإستيراد الأشياء المصنعة، أو غير المتوفرة في البلاد، حتى أن الفلاحين إنصرفوا على إستغلال الأرض، وصار أغلبهم لا ينتج إلا الإستهلاك المحلي[4]، ولا شك أن الجزائر كانت تهدف من وراء هذا النظام الاحتكاري إلى ضمان معيشة

1- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 394.

2- سماعيلي زوليخة، المرجع السابق، ص 297.

3- أرزقي شويتام, نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص 37.

4- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 396.

المواطنين، وحماية إقتصادها من الإستغلال الأجنبي، ولكن يبدو أنها لم تحقق هذا الهدف، إذ معظم الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام، كانت تنهب إلى تجار اليهود والشركات الأجنبية[1]، فهذا النظام الذي إعتمدته في جميع المرافق وحضرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد قضاء مبرما[2]، بحيث نجد أن إحتكار, اليهوديين بكرى وبوشناق للتجارة القمح والحبوب بالشرق الجزائري أدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي إنتشار المجاعة في أواسط الشعب، فعم السخط والتذمر في أوساط الرأي العام الذي حمل الداي مصطفى باشا [3] في ذلك الوقت مسؤولية هذا الموضوع واتهمه بالتواطئ مع اليهوديين باقتسام أرباح التجارة في القمح معهما[4] فقد مارس اليهود جميع فروع التجارة واحتكروا السمسرة أعمال المصارف والصيرفة واحتكروا صناعة الذهب والفضة فجل صناع المصاغ كانوا يهود وكان لهم سوق يعرف بصاغة اليهود[5] بالإضافة إلى ذلك فان اليهود بحكم مكانتهم لدى الداي كانوا يضغطون عليه فيطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من أن ينشأوا محلات تجارية في موانئها, ومثل هذه التصرفات هي التي جعلت الجزائريين يتركون هذا النوع من التجارة الخارجية بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم كثرة الأرباح, مما أدى إلى انخفاض أسعار الموارد المستوردة وترتب عن ذلك انخفاض مستوى المعيشة في الجزائر بصفة عامة[6], ومنه يمكننا أن نعتقد أن ثقل الضرائب التي كانت مفروضة على التجار بالإضافة إلى نظام الاحتكار الذي كان قائما في هذه الفترة من ابرز العوامل التي أثرت على تطور ونمو التجارة الداخلية والخارجية للإيالة الجزائر خلال الفترة المدروسة.

1- أرزقي شويتام, نهاية الحكم العثماني في الجزائر، ص 74.

2- وليام شالر, مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) تر، اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص 101.

3- الداي مصطفى باشا, هو مصطفى ابن ابراهيم الذي تقلد الحكم بع حسن باشا سنة 1798 أيام السلطان العثماني سليم الثالث وهو من أشهر دايات الجزائر قام بعدة أعمال خلال فترة حكمه كالمنشأة العسكرية وإنشاء العيون وغيرها وكان مشجعا للجهاد، وقد حكم الجزائر سبع سنوات. ينظر: رشيد مريخي, المرجع السابق، ص16.

4- المرجع نفسه، ص 93.

5- عائشة غطاس, الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر1700-1830، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف، مولاي بالخميسي، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 303.

6- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 84.

المبحث الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاجتماعية :

المطلب الأول: تأثير الضرائب على تصنيف السكان.

قد أثرت السياسة الضريبية على تصنيف السكان خاصة سكان الريف حيث نجد قبائل المخزن المعفية من الضرائب ماعدا الضرائب التي اقرها الإسلام كالزكاة والعشور، وكانت تحضي بوضعية اجتماعية خاصة ومميزة ,إذ تواجد العنصر التركي بالريف يكاد يكون منعدما بخلاف المدن ومنه فإن هذه القبائل كانت تمثل قمة الهرم الاجتماعي ,وبديلا عن العنصر الحاكم في البلاد وعلى هذا الأساس أصبحت هذه القبائل في وضع اجتماعي يشبه وضع الإقطاعيين في أوروبا, غير أن الأراضي التي كانت تستغلها لم تكن ملكا مطلقا لها تباع وتشترى, وإنما كان لها حق استغلالها فقط كونها تابعة للإيالة, وبالتتالي فمن حق البايلك استعادة هذه الأرض وطرد القبائل التي تستغلها أو تحويلها إلى غيرها[1], أما قبائل الرعية فكانت تتحمل الجزء الأكبر من عبء الضرائب إلى درجة أنه تحول الكثير من أعضائها إلى عمال مستأجرين وإلى ممارسة الرعي والترحال الموسمي[2], ومما يزيد في عنت هذه القبائل أن هذه الضرائب لم تكن تؤخذ منهم من أصل منتوجاتهم, وأنما تؤخذ نقدا مما يضطر بهذه القبائل إلى بيع محاصيلها بأثمان بخس للحصول على النقود اللازمة لتسديد هذه الضرائب ومواردها, وهو ما زاد من الهوة بينها وبين باقي طبقات الهرم الاجتماعي[3],إضافة إلى هذا نجد أن تأثير الضرائب كان حتى بين السكان أنفسهم وذلك في رؤية سكان[4] المدن للسكان الأرياف والعكس, وكذا رؤية كل طرف للحكم العثماني، فأما نظرة سكان الأرياف فنلمسها في النفور والكره الذين كانوا يكنونه للحضر, كما أن نظرة قبائل المخزن للسكان كانت مغايرة تماما بسبب نظرة الاستعلاء التي كانت لدى هذه القبائل على ما سواها من القبائل الأخرى, والتي تعتبرها في غير مستواها وغيرها وكذا النفور الذي كان متبادلا بينهما وبين قبائل الرعية وقد أدى إقتطاع الضرائب إلى إثراء بعض القبائل على حساب بعضها الآخر, وهذا ما شكل وسيلة للتمييز

1- أحمد بحري, الجزائر في عهد الدايات، ج2، دار الكفاية، الجزائر، ص 65.

2- عائشة غطاس, الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص 21.

3- أحمد بحري, المرجع السابق، ص ص74-75.

4- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 397.

الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن الأرياف فبينما كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم العقارية إلا ضرائب زهيدة كان سكان الأرياف يدفعون ضرائب أكثر[1], ونضيف إلى ذلك تأثير الضرائب على عدد السكان الذي تناقص إبتداءا من أواخر القرن الثامن عشر, وذلك بسبب الثورات الداخلية والحملات التي كانت تقوم بها المحلة لجمع الضرائب, بالإضافة إلى الأوبئة[2] و المجاعات التي كانت تؤدي بحياة الكثير من السكان, وقد كان لهذا التناقص آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية, إذ أصبحت مختلف القطاعات تعاني من قلة الأيدي العاملة، وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع وكان ذلك على حساب مستوى معيشة السكان.[3]

المطلب الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الزعمات المحلية

1- على الزعامات الدينية :

لقد كانت علاقة الحكام بالطرقيين طيبة في مجملها، وهذا يعود منذ عهد خير الدين الذي تولى الحكم في عام 1519[4] حيث نجد حمدان خوجة يقول في كتابه المرأ ة "لم يكتف الأتراك أن فرضوا على أنفسهم إحترام هؤلاء المرابطين، وإنما صاروا يقدمون لهم أكبر الامتيازات وأثمنها، وصارت أماكن سكانها وضرائحهم بعد الموت مقدسة كما أن القانون لا يمس من لجأ إليها كانت هذه إحدى الوسائل التي استعملها الأتراك لاكتساب ود العرب والبربر"[5] ويرجع هذا التقارب الذي وقع بين الطرفين إلى عاملين أساسين هما

1- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 398.

2- فقد قدر عدد ضحايا الطاعون في عام 1788ب 15793ضحية، منهم 13482 مسلم و 1771 يهودي و 540 مسيحي، وكان عدد ضحايا المسلمين يصل يوميا إلى 200 أو 240 ضحية، بينما قدر عدد ضحايا بين سنتي 1792-1793 م ب 12 الف ضحية، وقد اشتد وباء الطاعون بين سنتي 1817 و1822، مما أدى الى هلاك عدد كبير من الاهالي أذ قدر عدد الضحايا ب20 الف ضحية. ينظر: أرزقي شويتام, نهاية الحكم العثماني بالجزائر، المرجع السابق، ص 84.

3- أرزقي شويتام, نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع نفسه، ص 86.

4- المرجع نفسه ، ص 37.

5- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص72-73.

العقيدة المشتركة, والخطر الخارجي، الذي كان يهدد الجزائر في بداية العهد العثماني وما قبله[1], بالإضافة أن هذه العلاقة بين الطرفين ليست جديدة فقد حمل العثمانيون الجدد تقديسهم نحو الطريقة البكداشية التي اتخذت الانكشارية من زعيمها " حاجي بكداش" حاميا لهم ورمزا، وبذلك يكون العثمانيون قد حملوا معهم هذا الشعور الإحساس نحو الطرق الصوفية إلى إيالة الجزائر، فقد كانت تقودهم وتدفع بهم إلى الجهاد فكانوا يدينون لرجالهم بالولاء ويتبركون بهم, وينظرون إليه نظرة المربي إلى شيخه, والعبد إلى سيده [2], ونزيد على ذلك تمتع المرابطين بتأييد وتأثير قويين داخل السكان, وقاموا بأدوار مهمة، حيث كانوا يقومون بدور المصالحة والتحكم بين القبائل، وكانوا يرتبطون مع السلطة بروابط التبعية ويلعبون دور الوسيط سواء بالنسبة للرعية أو النظام، ولعل الصفات الفكرية والعقلية المتشابهة بين العثمانيين[3] وبعض المرابطين ذات الصلة بالعقيدة هي التي جعلت العثمانيين يتحالفون مع المرابطين، وقد استفاد العثمانيون من نفوذ المرابطين المادي والمعنوي وتصرفوا معهم بحكمة وذكاء, لأن هؤلاء كان لهم تأثير قوي خاصة على القبائل، ولكي لا يدخل العثمانيون في عداء وصراع لاحد لهما مع تلك القبائل ارتبطوا مع المرابطين بصلات قائمة على التفاهم الذي تحول إلى تحالف واستمر هذا التحالف من نهاية القرن السادس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر[4], حيث تغيرت الظروف الدولية والأوضاع المحلية فبدأ الحكام العثمانيون يتحولون بأنظارهم إلى داخل البلاد لإيجاد مصادر الدخل، وازداد التوتر في علاقة الحكام العثمانيين برجال الزوايا الذين ازداد إلتحامهم بأهالي الريف, وأصبحوا في بعض الأحيان المتكلمين باسمهم والمعبرين عن موقفهم ,والمدافعين عن مصالحهم واستمرت علاقة الحكام بشيوخ الزوايا يعتريها نوع من الفتور والتوتر في بعض الأحيان حتى اتخذت صفة عداء سافر وصراع متحد مع نهاية

1- أرزقي شويتام, نهاية الحكم العثماني، المرجع السابق، ص 37.

2- حنيفي هلايلي, أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 28.

3- محمد الخداري, المرجع السابق، ص 28.

4- المرجع نفسه، ص 32-34.

القرن الثامن عشر، ولم يستهل القرن التاسع عشر حتى اتخذت عداء الطرق الدينية لسلطات البايلك شكل ثورات وطنية, وانتفاضات شعبية [1] والتي سنتطرق لها كالاتي:

1-1 ثورة ابن الأحرش 1804:

يعتبر تمرد ابن الأحرش[2]من أخطر التمردات التي حدثت في مقاطعة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي, لأنها دامت ثلاث سنوات, وكادت أن تقضي على بايلك الشرق في هذه الفترة[3] وعندما كان الفرنسيون بمصر قام ابن الأحرش هذا وجمع إليه أناس من المغاربة وأهل الوساطة، وأصبح يقاتل الفرنسيين خارج مصر، بما اقتدر عليه فأصبح له صيت بمصر، وبلغ خبره لأمير تونس يومئذ حمودة باشا، استدعاه في أحد الأيام ووسوس له قائلا" إن رجلا مثلك شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك (بالجزائر) وينزعه من أيديهم ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك ", فنزل هذا الكلام في عقل ابن الأحرش، وتعلق به قلبه فوافقه على ذلك, وذهب لناحية قسنطينة وكاتب الناس ودعاهم لإتباعه[4]، ويمكننا إرجاع أسباب هذه الثورة كما ذكر سعيدوني إلى النقاط التالية:

1- توفر عنصر الزعامة المتمثل في شخصية ابن الأحرش التي تتصف بالمغامرة والطموح والدهاء.

2- إستعداد السكان للثورة وذلك بسب التصرفات الجائزة لبعض الحكام ، وإنتهاج البايات سياسة مالية مجحفة هدفها إستخلاص الضرائب ولو بتجنيد الحملات, ومعاقبة الممتنعين عن أدائها وإعتمادهم على أسلوب القمع العسكري عند حدوث أي تمرد أو عصيان.[5]

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 90-94.

2- ابن الاحرش: هو احمد ابن الأحرش فتى مغربي مالكي المذهب ودرقاوي الطريقة درعي النسب جاء لتلك القبائل وأدعى أنه الامام المهدي المنتظر، كان صاحب شعوذة وحيل وخبر فرأت منه الناس العجائب فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزب، ...وأمره كذا. ينظر: ابن عودة المزاري, المصدر السابق، ص 300. وينظر: كذلك محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران، تح المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 271.

3- محمد العربي الزبيري, المرجع السابق، ص 28.

4- أحمد الشريف الزهار, المصدر السابق، ص ص85 -86.

5- ناصر الدين سعيدوني, ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 287.

3- معادات شيوخ الزوايا, ومريدي الطرق للحكام بعد أن تجاهلهم هؤلاء وحاولوا إخضاعهم والتضييق عليهم، بل فرضوا على بعضهم المطالب المخزنية كالمرابط عبد الله بن محمد الزبوجي مقدم الطريقة الرحمانية في رجاص بنواحي ميلة الذي جرده الباي عثمان من كل إمتيازاته القديمة وطالبه بدفع الضرائب لخزينة البايلك, رغم توسل هذا الأخير لرجال البايلك ومراجعته للباي هذا مادفعه للاعتصام بالجبال, والإنضمام فيما بعد لإبن الأحرش.

4- توفر الظروف الدولية المساعدة على الثورة، وذلك للتنافس الشديد الذي كان قائما بين الدول الأوربية على إكتساب مناطق نفوذ في الإيالات العثمانية ومن جملتها إيالة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب.[1]

وقد جرت أحداث هذه الثورة, أن قام ابن الأحرش بجمع جيش كبير من القبائل وتوجه إلى قسنطينة، وكان عثمان باي[2] غائبا عنها في ذلك الحين ولم يصله الخبر إلا بعد نزوله على البلد، فكان قدومه بغتة[3] وخرج إلى وادي الزهور لقتال إبن الأحرش ومن معه من قبائل فإنطلق هؤلاء الماء على الأرض التي بها المحلة فصارت مثل السبخة حتى أبتلعت أرجل الخيل، ثم إستولوا على المحلة وقاتلوا الباي ومن معه فلم ينجوا منهم إلا القليل وآخذو تلك المحلة وأخذوا منها أموال لا تحصى[4]، وهزم الباي وقتل وفرح ابن الأحرش بذلك[5]، ولما بلغ الأمير خبر موت عثمان أمر بتجهيز محلة ضد إبن الأحرش، فغلقوا عليه البلاد إلى أن هرب إلى الناحية الغربية فقتله إبن الشريف (الثائر) وأطفئت نار الفتنة من الناحية الشرقية[6]. وقد تسببت هذه الثورة كما يذكر العنتري في شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك فتشتتوا عن منازلهم, وتفرقوا بسبب الهول الواقع في

1- ناصر الدين سعيدوني, ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص 287-288.

2- عثمان باي 1803-1804: هو كرغلي من أولاد قارة محمد كانوا أوائل البايات في وهران وكان هو رجل حزم في أموره وطبعه يكره الترك من اجل ظلمهم ويحب العرب لنصحهم وكانت سيرته مليحة مع أهل الوطن والبلاد وحكمه بالعدل والسداد. ينظر: صالح العنتري, فريدة منسية، المرجع السابق, ص 69.

3- صالح العنتري, مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 29.

4- أحمد الشريف الزهار, المصدر السابق، ص 85.

5- إبن عودة المزاري, المصدر السابق، ص 300.

6- أحمد الشريف الزهار, المصدر السابق، ص 86.

وطنهم مع الشر والمصائب التي حلت بهم، بسبب يبس الزرع، وعدم الحرث، ونزول القحط والفتن وإرتفعت أسعار الحبوب إلا ما لا نهاية[1]، كما أسفرت هذه الثورة على نتائج أخرى كونها أضعفت نفوذ البايلك بالأرياف, واقتنع سكانها بإمكانية الثورة و اضطراب في الأحوال الإقتصادية كما ذكرنا سابقا.[2]

1-2 ثورة درقاوة 1805:

تنسب الثورة الدرقاوية إلى أحد أتباع العربي الدرقاوي, وهو[3] عبد القادر بن الشريف الدرقاوي[4], وتعود بوادر هذه الثورة إلى عداوة البايات في وهران لرجال التصوف والطرق الدينية وأمر أن يقبض على زعيمهم عبد القادر بن الشريف شيخ الطائفة الدرقاوية, ففر هذا الأخير إلى بلاد الأحرار بالصحراء وإستعد للثورة، وإشتد القتال بين الطرفين سنة 1805 بفرطاسة، وإنهزم فيها الأتراك وأعوانهم هزيمة منكرة[5] أما الدرقاوي فبعد إنتصاره هذا أخذ طريقه إلى غريس ثم إلى مدينة معسكر التي إقتحمها وأخضعها لسلطته بعد أن تغلب على حسن خليفة الباي وإتخذها شبه مقر وعاصمة له، ثم أخذ طريقه بعد ذلك إلى وهران نفسها على أمل السيطرة عليها فمر بمدينة تسبق, وأخضع سكانها بالقوة إليه وأوقع بسكان غيط الذين حاولوا أن يقاوموه فقتل وسبي خلقا كثيرا, ولما كان وقت فصل الحصاد وكان هذا الدرقاوي لا يتورع في إرتكاب أبشع الجرائم فقد سالمه الناس في طريقه وهادنوه حتى تسلم محاصيلهم الزراعية, ومع ذلك أحرق مزارع البايلك وأفسد حقولهم ، وعندما

1- صالح العنتري, مجاعات قسنطينة، المرجع السابق، ص 34.

2-ناصر الدين سعيدوني, ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 294.

3- مسلم بن عبد القادر, أنيس الغريب والمسافر، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص 49.

4- عبد القادر إبن الشريف الدرقاوي الفليشي درس بزاوية القيطنة لمحي الدين والد الامير عبد القادر ثم التحق بالمغرب واتصل فيها بمولاي العربي الدرقاوي الأوسط وقد حصل جملة صالحة في كل فن خاصة التصوف وأظهر الصلاح والزهد ومال الناس إليه وآخذو عنه. ينظر: مسلم بن عبد القادر, المصدر السابق، ص 49.

-الطريقة الدرقاوية, تنسب إلى مؤسسها محمد العربي بن أحمد الدرقاوي الإريسي وهي من الطرق الصوفية المعروفة على المستوى المغربي، إستمدت أصولها من الطريقة الشاذلية لقيت رواجا في المغرب الأقصى وفي الجهة الغربية من الجزائر مثل وهران، تلمسان، مستغانم. ينظر: صلاح مؤيد العقبي, الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البرق، بيروت، لبنان، 2002، ص 230.

5- مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 50.

وصل وهران كان يظن أنه سينتصر بسهولة فخاب أمله لدفاع السكان عن أرضهم وردوه مهزوما [1]

فكتب الباي إلى السلطان المولى سليمان يعرفه بما دهاه من أمر درقاويين ويطلب منه أن يبعث إليه شيخهم أبا عبد الله الدرقاوي ليكفهم عنه، ويراجعوا طاعة المخزن ولما قدم الشيخ شكى له عبد القادر إبن الشريف ما نزل بالفقراء المنسوبين إليه وسائر الرعية من تعسف العثمانيين وجورهم فأيدهم الشيخ وإتهم الباي السلطان بأنه هو الذي يغريه بمواصلة الحرب, وإستيقن الباي بعدم جدوى الوساطة وإستعد لمدافعة عبد القادر إبن الشريف وصوب مدافعه من جهة البحر وأخذ يطلق النار فتشتت جموعهم وتفرق شمله[2], ويذكر الزياني أن الأعراب إستبان لهم كذب عبد القادر بن الشريف حينما مات منهم عدد كبير وخولفت وعودهم التي وعدهم بها وفرو حاشيته إلى تلمسان وإحتلها وحاصر العثمانيين، ودعا لطاعة السلطان خداعا منه وتوسلا بذلك للسلطة واخذ بيعة أهلها[3], وواصل حربه ضد العثمانيين بعنف وقساوة و إتصل بمختلف القبائل لتحريضهم على الثورة, وتعددت المعارك بينه وبين الترك في مواقع مختلفة، إنهزم فيها الدرقاويين هزيمة منكرة كما شارك إبن الأحرش بعد أن أخفق في ثورته بقسنطينة وإنضم إلى الدرقاويين لمحاربة العثمانيين بالمقاطعة الوهرانية[4] ودام عبد القادر بن الشريف في مشاغبته وثورته على العثمانية إلى أن قضي عليه نهائيا في أواخر عهد الباي بوكابوس في1809، وهكذا كانت الثورة الدرقاوية التي دامت نحو 10 سنوات وابلا على المقاطعة الغربية, وسببا في تخريب شامل للحياة الإقتصادية والإجتماعية كما كانت سببا في تقتيل مئات من أبناء الوطن.[5]

1- يحي بوعزيز, مدينة وهران عبر التاريخ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 68.

2- مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 51.

3- محمد بن يوسف الزياني, المصدر السابق، ص 250.

4- مسلم بن عبد القادر, المصدر السابق، ص 53.

5- المصدر نفسه، ص 54.

1-3- الثورة التيجانية 1826:

تنسب هذه الثورة إلى محمد الكبير التيجاني[1]، وقد إزداد نفوذ الطريقة التيجانية[2] أواخر العهد التركي وكان لها أتباع كثيرون في الصحراء وقد أظهر لهم حكام الإيالة العداء[3] ففي عام 1826 أثار التيجاني على الباي حسن في نحو 600 رجل ومعهم جمع غفير من الصحراويين والحشم ووصل إلى معسكر ودخلها[4]، ومن خبره أن الباي حسن كان قد دخله التخمين بأن التيجاني سيقوم عليه بالأصفى كقيام الشريف الدرقاوي على الباي مصطفى لإقبال الناس عليه في كل ناحية وإنتشار صيته في كل ضاحية فجمع له جيشا عظيم[5], وإنتظر قدومه فلما وصل إلى غريس أخذ يقاتل أهل معسكر, وإستولى على بعض الجهات وبعث الباي المال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنه وخرج إليه من وهران بالقوم وأمر المحلة بأن تردفه فأصبح الباي مقاتلا وفرا لحشم عن التيجاني وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه ولم يبقى معه إلا نحو ثلاث مائة من أعراب زكور، فثبت هو وثبت من معه من الأعراب ثباتا لم يثبته احدا, وكان من عادة هؤلاء الأعراب في وقت القتال أن يعقلوا أنفسهم مثل الإبل وهكذا عقلوا أنفسهم وهو معهم وقاتلوا قتالا شديدا إلى أن قتلوا

1- محمد الكبير التيجاني, يقال إن أصله من المغرب ، ويقال أنه من الصحراء قرب قصور ميزاب وقيل من قرية عين ماضي قرب الأغواط، وكان أبوه رجلا صالحا، وله مريدون كان بلغتهم الذكى، وضريحه الأن بفأس، بزاويته هناك، ويقال أن هذا الرجل كان بعين ماضي سابقا، وذهب ليسكن في مدينة فاس وترك أولاده بعين ماضي، السيد محمد والسيد أحمد ولما كبر هؤلاء كانت لهم الطاعة من عرب الصحراء وكثر المريدون بفاس وكانت لهم كثرة بتونس وكان ملوك الترك يخافونه لكثرة أتباعه من العرب. ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص158-159.

2- الطريقة التيجانية, أسسها الشيخ أبو العباس أحمد بن المختار إبن أحمد التيجاني والتيجاني نسبة لقبيلة بني توجين التي إستقرت قديما بعين الماضي ومنها تنحدر السيدة عائشة بنت أبي عبد الله محمد بن السنوسي التيجانية، وتتلمذ مؤسسها علي فاس على يد العام التصوف هناك وأخذ منهم ومن هؤلاء الشيوخ نذكر الشيخ الطيب الوزاني شيخ الطريقة الطيبة وشيوخ الطريقة القادرية والصديقية التي إستقر بزاويتها مدة طويلة أخذ خلالها عن شيوخها، وبث تعاليمه بين الناس الذين لازموا مجاله وحلقات دروسه وتنقل من بلدة لأخرى إلى أن حط الترحال بقصر بوسمغول جنوب البيض وفيه أسس الطريقة التيجانية ووضع لها أسسها ويعرف أتباع الطريقة التيجانية بالأحباب وتمنع عليهم تعاليم الطريقة الإنخراط في سلك طريقة أخرى وأهم مراكز هذه الطريقة هي عين ماضي حيث توجد الزاوية الأم. ينظر: صلاح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص 175-180.

3- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص24 -25.

4- مسلم بن عبد القادر, المصدر السابق، ص 56.

5- ابن عودة المزاري, المصدر السابق، ص 354.

عن أخرهم, وقطعوا رؤوسهم وفرقوها على المدن لكي يعتبر الناس[1], وبعثوا برأس الحاج محمد ولد التيجاني ومعه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر، وأتوا بسيفه وبعض الحاجبات، التي كانت عليه وكان الباي قد بعث البشائر للسلطان محمود قبل قدوم الرؤوس وعندما وصلت جعلوا رأس ولد التيجاني في عمود وصلبوه قبالة الباب الجديد، وعلقوا الرؤوس الأخرى حوله ولكثرة ما كان العثمانيون يخافونه بعثوا للسلطان محمود يبشرونه بقتله وبعثوا له سيف والحجب التي كانت معه وإستولى الباي على أثقال التيجاني وأمواله ورجع لوهران[2], ويمكننا أن نستنتج سبب قيام هذه الثورة من خلال مراسلة محمد الكبير التيجاني مع خليفة والده الحاج علي التماسيني فقال " كم أثقلوا كواهل فقرائنا وفلاحينا وتجارنا بالغرائم ...وهم الآن يراقبون قوافلنا ويترصدون سبلها ظلما وعدوانا"[3]

وقد نجحت حكومة الدايات في إخماد الثورات, والإنتقام من مفتعليها, وإستعادة الأمن, والسبب في ذلك راجع إلى فقدان الثورات عنصر الإنتشار والشمولية والتجاوب الشعبي, حيث غلب عليها الطابع الإقليمي, مما سهل على البايات والدايات محاصرتها في مهدها, والقضاء عليها ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات إلا أنها لم تتمكن من الإحاطة بالحكم المركزي المستقر بمدينة الجزائر وذلك لتعدد الطرق الداعية لها, وإختلاف إتجاهات زعمائها وعدم تمكن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد[4], فالدرقاوة تركزت في الغرب الجزائري وعرفت بميولها المغاربية و الشاذلية, و ظلت محصورة في الجهات الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد, وعلى إتصال بإيالة تونس, أما التيجانية فبقيت معزولة في الجنوب ومتوجهة إلى واحات الصحراء وأقطار السودان، بينما إتخذت الطريقة الرحمانية المنتشرة في الجهات الوسطى والشرقية موقفا محايدا[5], بالإضافة إلى ذلك فقد فقد العثمانيون حلفاء كان لهم وزن كبير ودور هام في الأوساط الشعبية فبعدما كانوا يلعبون دور الوساطة بين السلطة الحاكمة والقبائل شبه المستقلة أصبحوا في مطلع

1- أحمد الشريف الزهار, المصدر السابق، ص 159.

2- أحمد الشريف الزها, المصدر السابق، ص 160.

3- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 419.

4- حنيفي هلايلي, المرجع السابق، ص 25.

5- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي, المرجع السابق، ص 44.

القرن التاسع عشر يدافعون عن الشعب، خاصة في المناطق الريفية, ومنه فإن الحكام إرتكبوا عدة أخطاء في سياستهم المتعلقة بالطرقيين, وربما يعود ذلك لعدم فهمهم لتلك العلاقة التي كانت تربط الطرقيين بالسكان, إذ كان السكان يؤمن بالطرقيين أكثر مما يؤمنون بالحكام ويرجع ذلك إلى نفوذهم الروحي، والدليل على ذلك بمجرد ما تحرك الطرقيون ضد المظالم التي كان يرتكبها البايات والجنود وجدوا مساعدة وتأييد مطلقا من الأوساط الشعبية.[1]

ومع هذا فإن الثورات بغض النظر عن بواعثها الدينية, كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على سياسة التهميش لا سيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين متطلبات الجهاز الحاكم وبين النفوذ الروحي لرجال الدين, ومن هنا عبرت القاعدة الشعبية عن عدم رضاها عن حكومة الدايات وهذا بكثرة الثورات.[2]

2- على الزعامات القبلية :

بعد فتح وهران أصبح الشعب عموما مقسما إلى أربع طبقات، منها طبقتان بارزتان طبقة الخاصة وهي ذات الإمتيازات والمناصب, وطبقة العامة المغلوبة على أمرها والبايلك لم يكن يعقد إلا بالخاصة, أما العامة فكان بنظر إليهم إلا على أساس أن تجبى منهم الأموال وفيما يلي لمحة عن قبائل المنطقة:

2-1- قبائل المخزن :

كان العثمانيون وأعون بأنهم يشكلون أقلية تحكم أغلبية في الجزائر، ليس في مقدروها السيطرة على كل الأراضي وإخضاع جميع القبائل، لأن عدد أفراد جيشها قليل, وجهازها الإداري غير قادر على توفير عدد أكبر, فاعتمدوا على قبائل[3] سميت قبائل

1- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص ص37 -38.

2- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 26.

3- قبائل, تسمية القبائل مشتقة من الكلمة العربية قبيلة، وهذه التسمية تنطبق على وضع القبائل السياسي فهم جميعا يعيشون في الجبال وسكان كل منطقة من هذه المناطق الجبلية يشكلون دولة جمهورية مستقلة عن غيرها من المناطق، والقبيلة بمفهومها الإداري عدة فرق أو عددا من متغيرا من الدواوير، أما من المنظور الاجتماعي فان القبيلة مجموعة متجانسة تجمع بينها رابطة الدم وينتسب أفرادها إلى أصل واحد. ينظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص 113.

المخزن[1], وهي عبارة عن تجمعات سكانية إصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها, فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم, ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من إستخدمت كأفراد مغامرين ومتطوعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية[2], وقد كانت لهم إمتيازات منها أنهم معفيين من الضرائب التي يلزم بها غيرهم، كما يقومون بجمع الضرائب التي تفرض على غيرهم من القبائل الخاضعة لحكم العثمانيين وإدخالها في خزينة الدولة.[3]

الإنتفاع من أراضي البايلك وأدوات العمل الفلاحي والإستفادة من الغنائم أو الأسلوب أثناء الحملات[4], وتنقسم قبائل المخزن إلى صنفين كبيرين: الدائرة[5] والزمالة[6] وكانت هذه القبائل تمثل تقريبا حوالي 10 إلى 20 % من مجموع سكان الجزائر, وهذا ما سهل مهمة العثمانيين في حكومة وتسيير البلاد[7], فبفضل قبائل المخزن إستطاع العثمانيين أن يفرضوا سيطرتهم ويمدوا نفوذهم على جهات متباعدة من الإيالة الجزائرية , وأن يحافظوا على الحاميات المتمركزة بالقرب من الأسواق المهمة, والحصون الإستراتيجية, والموصلات الحيوية, وأن يتمكنوا من إستخلاص الضرائب وإخضاع الثائرين،[8] وفي نهاية القرن الثامن عشر إزداد الإعتماد على قبائل المخزن, عندما برهنت أثناء المعارك على كفاءتها وفعاليتها حتى أصبحت العمود الفقري لهذه الحملات, وبفعل

1- محمد الخداري, المرجع السابق، ص 27.

2- ناصر الدين سعيدوني, ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص213-214.

3- محمد بن ميمون الجزائري, التحفة المرضية في الدولة البكداشية ...تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص 39.

4- صالح عباد، المرجع السابق، ص 36.

5- الدائرة: وهي تجمع سكاني يحكمه قائد، عليه توفير الجنود أثناء الحرب، وتشمل قبائل عربية وامازيغية توفر للقائد مجموعة من المحاربين، مهمتها المشاركة في الحرب والمحافظة على الأمن في المنطقة. ينظر: محمد الخداري, المرجع السابق ، ص 27.

6- الزمالة: جمع زميل، تشبه تقريبا الدائرة، لكن عددها أكبر، وهي مخصصة للحرب فقط، تستند قيادتها القائد من بين أفرادها. ينظر: محمد الخداري, المرجع نفسه، ص 27.

7- محمد الخداري, المرجع نفسه، ص 27.

8- ناصر الدين سعيدوني, ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص218-219.

هذا الدور الرئيسي الذي لعبته قبائل المخزن, تعرض الأهالي إلى ضغوط متزايدة تسببت في إتلاف مواردهم وذهبت بثرواتهم, ودفعتهم إلى الثورات والإنتفاضات التي تم التطرق إليها سابقا فبفضل قبائل المخزن إستطاع العثمانيون إبعاد خطر القبائل الجبلية والصحراوية والحد من عصيانها, ومنع إنسيابها نحو السهول الخصبة, وبذلك تمكن العثمانيون من حكم الجزء المهم من الإيالة بينما ظلت القبائل الجبلية الشديدة المراس منعزلة عن مواطنها الفقيرة لا تجرأ على الإقتراب من مواقع الفرسان المخزن[1]

وهذا ما ترك أثرا سلبيا على نفسية السكان ونظرتهم للحكم المركزي للبايلك وأضعف فيه روح المقاومة ودفعهم إلى حياة التعاسة والشقاء و قنع جلهم بخدمة الأرض، وبذلك قل إرتباط الفرد بالأرض وأصبح موقفه سلبيا من الحكام، فهو لا يستجيب لأي عمل جماعي, أو أمر حكومي, وهمه الوحيد إنتظار وتوقع الحملات الإنتقامية لفرسان المخزن, وما تسبب فيه من نهب للثروات ومصادرة الأراضي[2] وبفضل نجاح هذه العناصر المحلية في بسط نفوذ السلطة العثمانية بالأرياف وأصبح نفوذ الايالة يقاس بمدى قوة القبائل المخزنية وتعزيزها للجيش العثماني وتدعيمها لسلطة البايلك بالجزائر[3], ولهذا يمكن أن نخلص أن قبائل المخزن قدمت للحكام العثمانيين خدمات كبيرة فكانت الوسيط بين هؤلاء والسكان، لكنها أعتبرت شوكة مغروسة في جسم الرعية وأعتبرت في نهاية الحكم العثماني بالجزائر بمثابة الدركي الساهر على مصالح البايلك والقوة الفعالة التي يستخدمها الحكام في إستمرار نفوذهم [4] .

2-2- قبائل الرعية :

تمثل هذه القبائل قاعدة الهرم الإجتماعي في الجزائر العثمانية وبالتالي فهي القبائل الخاضعة لجميع المطالب والفروض الضريبية[5], كما كانت وضعيتها أسوء من وضعية

1- ناصر الدين سعيدوني, تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة، ع.32، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011، ص 49-51.

2- ناصر الدين سعبدوني, ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 554.

3- دلندة الأرقش, المرجع السابق، ص 148.

4- محمد خداري, المرجع السابق، ص 28.

5- أحمد بحري, المرجع السابق، ص 73.

تلك القبائل التي لم تكن خاضعة للسلطة المركزية, لأنها كانت تقطن مناطق وعرة يصعب على القوات العثمانية أن تتواجد فيها بصفة دائمة[1], وكان أفراد جماعات الرعية يقومون بخدمة أراضي الإيالة كأجراء أو خماسيين أو بإستغلال الأراضي الخاصة بهم[2], فكانت تعد المصدر الأساسي لإقتصاد البلاد لما كانت توفره من مداخيل مالية وإنتاج زراعي وحيواني, وقد أرغمتها جملة من العوامل على الخضوع للدارة العثمانية ومنها نذكر:

-الموقع الجغرافي : كانت معظم القبائل تقيم في المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة الممثلة في قبائل المخزن, والقبائل المتعاونة معها، والحاميات العسكرية المرابطة في الأبراج ومدن بايلك.[3]

- الوضع المادي : كانت معظم الأراضي الفلاحية الخصبة في يد قبائل المخزن والقبائل المتعاونة، وبعض الأسر القوية, أما نصيب قبائل الرعية كان ضئيلا جدا، بل هناك من لا يملك شبرا واحدا, وهذا ما جعل بعض القبائل تدخل في نظام الرعية للإستفادة من قطعة أرض، مقابل تقديم خدمات للإدارة ودفع الضرائب المقررة عليها

-الصراعات والحروب القبلية: أدت الصراعات والحروب التي كانت تندلع بين القبائل الريفية بسبب التنافس حول المراعي ونقاط المياه وغيرها من القضايا بالإستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها[4], وبالرغم من أن دخل هذه القبائل كان محدودا جدا, إلا أنها كانت خاضعة لحماية من الضرائب كما سبق الذكر التي أعفيت منها قبائل المخزن, والقبائل الحليفة التي سنتطرق لها فيما بعد، كما أن هذه الضرائب لم تبقى مقتصرة على الخراج زيادة على العشور والزكاة, بل إنها تطورت وشملت مجموعة من الإلتزامات المالية الثقيلة كالغرامة, **والمونة,** واللزمة وغيرها من التسميات المختلفة[5], وبالرغم من الأساليب التي لجا إليها الحكام لضمان ولاء قبائل الرعية لهم فإن هناك بعض القبائل التي شقت

1- صالح عباد, المرجع السابق، ص 364.

2- ناصر الدين سعيدوني, ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 130.

3- أرزقي شويتام, المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 257.

4- المرجع نفسه، ص 258.

5- أحمد بحري, المرجع السابق، ص 74.

عصا الطاعة وثارت ضدهم, وعرفت حركة تمرد واسعة في أواخر العهد العثماني، ونستخلص مما تقدم أن قبائل الرعية تعد أضعف حلقة في المجتمع الريفي, فكانت الممول الرئيسي للإدارة العثمانية وأعوانها المندمجين منهم, هذا مادفعها لمساندة الثورات الريفية التي خاض غمارها الطرقيون في مطلع القرن التاسع عشر.[1]

2-3- القبائل المتحالفة :

تميزت هذه القبائل بعلاقتها الحسنة مع البيالك, وذلك عن طريق شيوخها وكبرائها, وتقدم هذه القبائل مجموعة من الخدمات المخزنية يتكفل بها هؤلاء الشيوخ الذين تسعى السلطة الحاكمة إلى التقرب منهم بإستمرار بإسقاط هذه المطالب عنهم, وتقديم بعض الهدايا والترضيات, وإصدار فرمانات التقييم لهم ولأبنائهم من بعدهم, ومقابل ذلك يحرص هؤلاء على جمع الضرائب من المناطق التابعة لسلطتهم, وحماية المسالك والطرق المارة بأراضيهم من القطاع, واللصوص[2] وبالتالي فإن هؤلاء الشيوخ وعائلاتهم كانت بمثابة سلطة محلية أو الواسطة بين الحكام والمجموعات القبلية التي يصعب السيطرة عليها وإخفاءها لكل المطالب المخزنية, فقد برزت عائلات وأسر لعبت دورا قياديا داخل القبائل والعروش التي تنتمي إليها[3], كما إعتمدت هذه القبائل على النفوذ الروحي لرجال الطرق والزوايا وهذا مانجده في قبائل أولاد سيدي الشيخ, التي كانت حليفة ومقربة من البايلك, وكذلك نجد سكان الجنوب مثل مدينة عين ماضي التي كانت عبارة عن جمهوريات دينية لم يكن يشدها البايلك سوى تحالف مؤقت، كان يضعف دوما مع الثورات والتمردات, وتتحول لقبائل منفصلة[4], كما أن البايلك إذا رأى فيها ضعفا أو هونا أوجد لنفسه القدرة على تحويلها إلى قبائل رعية خاضعة لكل الضرائب, فإنه لا يتردد في فعل ذلك.[5]

2-4- القبائل المستقلة :

1- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص273.

2- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 109.

3- أحمد بحري, المرجع السابق، ص 68.

4- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 437.

5- أحمد بحري, المرجع السابق، ص 70.

هي القبائل التي تقطن جهات خارجة عن سلطة ممثلي البايلك، وقد رسخ الوسط الطبيعي الوعر والبعد عن التأثير المباشر للسلطة المركزية الروح الإستقلالية لدى هذه القبائل تجاه البايليك[1], ونظرا لإبتعاد هذه المجموعات السكانية عن نفوذ الحكام وعدم إعترافهم بسلطتهم, فإن حكومة الداي حاولت أن تحد من إستقلالهم وتزعمهم, على مهادنة السلطة الحاكمة بإتباع عدة طرق منها: تنصيب الحاميات وإقرار عشائر المخزن في الأماكن المهمة التي تتحكم في الأقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات السكانية المستقلة وكذلك التحكم في الأسواق الرسمية والأسبوعية الواقعة قرب هذه القبائل المستقلة, وكانت تسيطر الإيالة على هذه الأسواق من خلال تنصيب قياد من العثمانيين, ومجموعة من فرسان المخزن, ويمنع أي تبادل أو تعامل تجاري خارج هذه الأسواق, مما أرغم هذه القبائل على التوجه إلى تلك الأسواق ودفع الرسوم المستحقة عليها حتى تستطيع تصريف إنتاجها, والحصول على ما تحتاجه من البضائع والسلع[2], وعندما تصبح مثل هذه الوسائل غير مجدية فإن الحكام يلجؤون إلى إستعمال القوة لتدمير الدشر الحصينة, وإتلاف الأمتعة, والأقوات, حتى تضطر القبيلة المتمردة تحت وطأة الظروف الإقتصادية إلى المهادنة والخضوع[3], فمهما إمتنعت بعض القبائل عن دفع الضرائب, فإنها تضطر إلى دفعها قصد حصول أفرادها على رخصة من الإدارة تسمح لهم بالتنقل داخل البلاد لممارسة تجارتهم, ولهذا هناك من يسميها بالقبائل الممتنعة عوضا عن المستقلة, بالإضافة إن الإدارة كانت تسمح لهذه القبائل بتعيين قضاتها, وأن تمارس العدالة حسب ما تراه مع المحافظة على السلم ودفع الضرائب المقررة عليها بإنتظام.[4]

المبحث الثالث: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الثقافية:

1- ناصر الدين سعيدوني, الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 425.

2- ناصر الدين سعيدوني, تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص253.

3- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 219.

4- توفيق دحماني, الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 437.

لقد أثرت السياسة الضريبية على الحياة الثقافية كذلك و عرقلة سيرها و تطورها خلال الفترة المدروسة فتأثر بذلك الطلبة و العلماء إضافة إلى الزوايا و الطرق الصوفية و حتى الأوقاف و المال و سنطرق إلى ذلك كالتالي :

المطلب الأول: أثرها على العلماء و الطلبة:

لقد كانت الثقافة تقوم على نشاط الفقهاء في المدن و شيوخ الطرق و الزوايا بالأرياف و إتسع النشاط الثقافي خاصة عن طريق الزوايا التي أصبحت مستقلة في مصادر تمويلها[1] فالحركة العلمية لم تخمد طيلة هذا العصر و كان الباشوات و فضلاء العثمانيين و أعيان أهل البلاد ينشطون العلم و يحترمون العلماء و يقفون الأوقاف الطائلة في سبيل العلوم و ديار العلم فكانت العلوم الإبتدائية (قراءة والكتابة ، حفظ القرآن الكريم و مبادئ الحساب) تدرس في الكتاتيب و العلوم الثانوية و العليا تدرس بمختلف المساجد و الزوايا الشهيرة، فنبغ في الجزائر عدد كبير من العلماء والأعلام الذين أبقت الأيام على أثارهم ومن بينهم في عصر الدايات نذكر: محمد بن أحمد الساسي البوني الذي كان من الذين أعترف لهم بالدراية والعلم والنفع، وأحمد بن عثمان التلمساني و كان من كبار المحدثين وكذلك عبد القادر الراشدي الذي كان له عدة مؤلفات و تولى الإفتاء و القضاء مررا في قسنطينة[2]، وقد كانت المؤسسات الثقافية تعتمد في الحصول على تمويلها على مصدرين أساسين أولها الإعانات التي تقدمها هذه المؤسسات من طرف المحسنين سواءا في الحواضر أو في المناطق الريفية وترد إلى المؤسسة في شكل نقود أو بضائع، وتأتيها كذلك الأموال المحبوسة و الأوقاف الإسلامية التي يقفها الأشخاص و الهيبات الخيرية و بفضل هذه الأموال المتنوعة تقوم هذه المؤسسات بالإنفاق على طلبة العلم و حفظ القرآن و القائمين على خدمتها و كل ما تحتاجه هذه المؤسسات.[3]

1- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 440.

2- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان الباشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 62-69 .

3- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 22.

وقد إنقسمت فئة العلماء إلى قسمين: فئة المقربون الذين كانت تعطى لهم إمتيازات تعفيهم من الضرائب والسخرة وتشجعهم على التأليف والذهاب إلى الحج نيابة على العثمانيين. وإرتبطت هذه الفئة بالمدن وتولى علمائها مناصب دينية مهمة مثل شيخ الإسلام، وإمارة ركب الحج، وإمامة المسجد الكبير، إدارة جميع الأوقاف وإرتبط نشاطهم بمساجد المدن و حصر عملهم في أمور الدين والتكوين، أما الفئة الثانية فتكونت من العلماء الأرياف الذين كانوا يقومون بقواعد الشرع وأحكامه وقد إعتمد العثمانيون على بعضهم في إرسالهم للتفاوض مع رؤساء القبائل بهدف المصلحة والإعتراف بسلطة العثمانيين، في المقابل تعرض بعضهم للتعذيب والقتل من طرف البايات وأتباعهم.[1] ونتيجة الوضع السائد فقد إختار الكثير من العلماء الهجرة نحو أقطار عربية أخرى.[2]

وقد تدهورت الحياة الثقافية بفعل الإضطرابات، وإنعدام الأمن وإنشغال الحكام عنها، وقد أثرت الضرائب على الأدب الشعبي الذي كان يعكس لنا الأوضاع العامة التي كان يعيشها الناس فعبرت الأشعار عن ما كان يعانيه المجتمع جراء ثقل الضرائب ونهب الأملاك و مصادرتها، بالإضافة إلى ذلك نجد بعض المؤلفات حول الضرائب مثل إبن زرقة الذب ألف كتابا مهما عن الضرائب والذي إستند فيه على مصادر التاريخ الإسلامي خلص إلى عدم فرض أي ضريبة مستحدثة على المسلمين.[3]

المطلب الثاني: أثرها على الزوايا:

إن من أبرز مميزات العهد العثماني في الجزائر إنتشار الطرق الصوفية وكثرة المباني(الزوايا و نحوها) المخصصة لها، ففي المدن و الأرياف فقد كان للزاوية في الريف أرض موقوفة يحرثها المسلمون ويعتنون بها ويستعمل في إنتاج هذه الأرض في صيانة و تغطيت أجور المدرسين و معيشة التلاميذ، كما كان يقدم لها السكان الناحية جزءا من إنتاجهم الفلاحي سنويا فالزاوية بالنسبة لسكان الناحية غاية كبيرة من الأهمية و قد كانت الزوايا بالإضافة إلى وظيفتها الدينية معاهد لتعليم الشبان و تنوير العامة فقد

1- محمد الخداري، المرجع السابق، ص 33.

2- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص426.

3- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص441-443.

أصبحت مراكز لتدريب الأتباع ضد السلطة في أواخر العهد العثماني.[1] وكانت للزوايا جباية الضرائب من القبائل التابعة لها علما أن الحكومة في تعاونها مع الكثير من الطرق قد أعفت عنها دفع الضرائب، وأعطت لها الحق في جباية الزكاة ونحوها بغرض التعاون معها و جلب الإستقرار للمكانة التي كانت الزاوية تحتلها في الوسط الشعبي[2]، ففي عهد الداي أحمد على سبيل المثال صدر عنه الأمر الحكومي في أكتوبر 1695 لصالح مرابطي وإشراف أولاد منصور بعين الحوت بباليك الغرب يتضمن إعفائهم من الضرائب، والأعشار وكل الوجبات المخزنية، ويفرض على الناس إحترامهم و ينذر بالويل والعقاب على كل من ينال منهم وكان لبعض البايات أموال مهمة يحصل عليها من جباية الضرائب ومن مصادر مختلفة، فكان يؤدي هذا إلى الإنفاق على الزوايا وغيرها وهو ما كان ينعكس إيجابا عن الحياة الثقافية[3] ونجد كذلك أن الناس كانوا يميلون بأوقافهم و أفعالهم الخيرية إلى الزوايا أكثر من المسجد والمدرسة وذلك إعتقادا منهم أن جزائهم يأتي بسرعة وأن ذنوبهم تغفر، إذ يكفي أن يرضى عنهم الشيخ ويمنحهم بركاته[4] وقد كان الناس يفضلون تقديم ضرائبهم إلى الزوايا و رجال الطرق على أن يدفعوها إلى البايلك والأكثر من ذلك فقد كانوا كذلك يدفعون إلى طرق كانت تعد خارجة عن حكم البايلك مثل الطريقة التيجانية، وتوسع كذلك نشاط الطرق الصوفية وهكذا تعددت الطرق الصوفية أو بالأحرى التيارات الفكرية التي بدت متعارضة أحيانا و متناحرة أحيانا أخرى و هذا ما أدى إلى إنتشار الفتن و القلاقل و الثورات التي كان لها أسوء الأثر على الحياة الثقافية وغيرها من الجوانب.[5]

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص ص265-266.

2- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص162.

3- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص444.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص270.

5- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص446.

المطلب الثالث: أثرها على الأوقاف:

يعتبر الوقف[1] من أهم مظاهر حياة الحضارة الإسلامية فهو أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم و عن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الاسلامي، وهو بهذا المعنى شريعة إتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام، ولكن بتطور الزمن تكاثرت وتعددت أوجهه وأغراضه، وقد تطورت خاصة في العهد العثماني نتيجة إعتبارات سياسية و إقتصادية، و قد عرفت الجزائر هذه الظاهرة التي يدين السكان فيها بالولاء للزوايا و الطرق الدينية، وكان أغلبها وقف أهلي تتقاسمها المؤسسات الدينية.[2]

وقد تميزت الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الأوقاف وإنتشارها في مختلف أنحاء الجزائر وذلك بفعل الظروف التي عرفتها منذ أواخر القرن الخامس عشر و حتى مستهل القرن التاسع عشر، والتي إتصفت أساسا إزدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها أحسن وسيلة وخير وعزاء أمام مظالم الحكام وإنعدام الأمن وتكرار الكوارث الطبيعية، وقد أصبح الوقف بالجزائر في أواخر العهد العثماني مؤشرا على مختلف أوجه الحياة بحيث أصبحت الأوقاف تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وغيرها، كما أنه لم يعرف تنظيما محكما وإشراقا فعالا إلا في فترة متأخرة نسبيا تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر.[3]

وكان الوقف يعتبر وسيلة مثلى للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي لكونه لايباع ولا يشترى، ولا يمكن حيازته بتصرف أو إستحواذ أو مصادرة وبالتالي لم يعد في إستطاعة البايات وغيرهم من الحكام، مد أيديهم على الأملاك المحبسة وأنه على الرغم من الظروف التي دفعت الإيالة إلى إصدار قرارات العزل و المصادرة و التغريم ظلت جل الأملاك الموقوفة في منأى عن ذلك.[4]

1- الوقف: مصدر الفعل وقف. يقال وقف فلان وقفا أي حبسه حبسا وجعله في سبيل الخير موقوفا. ينظر: رابح كنتور، أوقاف البليدة ووطن يسر، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2016، ص47.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص227.

3- رشيد مريخي، المرجع السابق، ص165.

4- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص ص61-62.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان كثيرا ما يرصد دعاة البر والخير والإحسان بعض ممتلكاتهم وعقاراتهم وحبسوها في خدمة الزوايا بغية الإستمرار في عملها الخيري والديني والتعليمي، ولم تكن الأوقاف دائما لأغراض خيرية بحتة ففي كثير من الأحيان كان الناس يوقفونها لحميتها من الضياع أو لحمايتها من جشع السلطة وكانوا يوصون بها للأحفاد و الفقراء.[1]

يقول الشريف الزهار: " قد جار الأتراك و أخذوا جميع ديار أوقاف الحرمين التي بيد فقراء البلد و أخرجوهم منها "[2] فلم تسلم الأوقاف من طمع و جشع الحكام العثمانيين الذين استحوذوا عليها وإستغلوها لصالحهم يقول الحسن الورثلاني:" فأصبحوا يأكلون منها ويتمتعون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية وهي ليست لهم وليسوا من أهلها ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وهذا بسبب أن دراس العلم و أهله من كل وطن يوجد فيه ذلك، وهذا أثر على وضعية العلماء و مكانتهم وظروف عملهم وإنتاجها".[3]

وفي الأخير نجد أن الجزائر في فترة موضوع البحث قد أصبحت تعيش مرحلة الإنحطاط الثقافي بسبب طغيان الجوانب الدنيوية، و تمركز الثروة في أيدي الأقليات وتبذير الحكام للموارد، وضعف الجيش وزيادة الضغط الجبائي على السكان هذا الضعف صاحبه إنخفاض في المستوى الثقافي للبايات، و بقية موظفي البايلك.[4]

1 – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص156.

2– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص103.

3– محمد الخداري، المرجع السابق، ص33.

4– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص446.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الأخير توصلنا من خلال ما سبق إلى بعض النتائج هي كالتالي :

- ✓ أن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا، بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، تختلف درجة إحترامها والإلتزام بها من ظرف للآخر ومن منطقة لأخرى.
- ✓ خضوع الضرائب التي كانت تستخلص من السكان إلى النظام العربي الإسلامي مع بعض التعديلات الشكلية على جوهره، فتنوعت بذلك الضرائب إلى ضرائب شرعية وضرائب مستحدثة.
- ✓ كانت الإدارة تراعي أثناء فرضها للضرائب وضع البلاد الإقتصادي والإجتماعي، كما أنها كانت تأخذ بعين الإعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد، ووفقا لهذه المعطيات كانت تسن نظامها الضريبي.
- ✓ أن طبيعة العلاقات القائمة بين الإدارة والسكان كانت تحددها قضية الضرائب، فكلما إلتزم الطرفان بواجبهما، كلما عرفت البلاد إستقرارا وقوة وإزدهارا، وكلما تخلى أحد الطرفين عن إلتزامه، تعرضت البلاد للفوضى مما كان يتسبب في ركودها وضعفها.
- ✓ كان للنظام الضريبي بعض التجاوزات من قبل بعض الموظفين الساهرين على تطبيقه مما إنعكس سلبا على أساليب التسيير، وحرم خزينة إيالة الجزائر من جزء معتبر من الموارد المالية وهذا ما حال دون تحقيقها لعدالة إجتماعية، فأثار ذلك غضب بعض الفئات الإجتماعية التي كانت تتحمل عبئ النظام الضريبي.
- ✓ تدهور النظام الإقتصادي في أواخر العهد العثماني أدى إلى قلة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا فرأى الحكام أن الحل الوحيد هو رفع قيمة الضرائب المقررة على الأهالي لتدارك هذا العجز المالي.
- ✓ أن الأموال المستخلصة من الضرائب مهما كان حجمها، فإن الإيالة لم تستثمرها في تطوير إقتصادها وتعزيز قوتها الدفاعية وإنما إحتفظت بنُظمها التقليدية ولم تحاول مسايرة الركب الحضاري الأوربي.

- ✓ أن النظام الضريبي لم يكن موحد على كامل تراب الإيالة، فقبائل المخزن كانت معفية من دفع بعض الضرائب ورجال الطرق الصوفية والزوايا كانوا يحضون بإمتيازات تعفيهم من دفع الضرائب وسكان المدن يدفعون ضرائب خفيفة. بينما سكان الأرياف إلتزموا بدفع كميات كبيرة من المطالب المخزنية، وتحملوا مختلف الضغوط والتعسفات في بعض الأحيان.
- ✓ إستعمال الجباة العنف في جباية الضرائب، حيث تركت المحلات ورائها الخراب والدمار مما أدى إلى إنهيار النظام الإجتماعي لبعض القبائل نتيجة تعرضه لهذه الحملات والتي أفقدت هذه القبائل ثروتها.
- ✓ توتر العلاقة بين العثمانيين ورجال الزوايا والمرابطين الذين ساندوا السكان ودافعوا عن مصالحهم ولم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام بطش البايات وجشعهم، وبذلك تلاشى دورهم التقليدي كوسطاء وناشري سلم، فأصبحوا مع بداية القرن التاسع عشر على رأس المعارضة للحكم العثماني.
- ✓ أن المظالم التي أرتكبت ضد الأهالي هي التي أدت إلى نشوب عدة إنتفاضات وثورات في عدة جهات من البلاد كما تطرقنا إليها في متن الموضوع، هذه التمردات عجلت بإنهيار الحكم العثماني في الجزائر، وإستنزفت جزء كبيرا من إمكانيات البلاد المادية والبشرية ، ولا شك أن النفقات التي أنفقتها الإيالة من أجل إخمادها كانت أكثر من تلك التي تجمعها من الضرائب، وهذا ما أدى إلى تدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي، كما أدى ذلك إلى نهاية عهد دام ثلاث قرون فكانت الجزائر من البلاد العربية الأولى التي تعرضت للاحتلال الأجنبي الفرنسي عام 1830.

الملاحق

الملحق رقم (01)

جدول يوضح مداخيل العشور للجهات التي إشتهرت بإنتاج الحبوب بالتيطري.[1]

	عشور القمح			عشور العشر		
	الزويجات/ الجابدات	الكيلات/ القياسات	القيمة النقدية (بوجو. فرنك)	الزويجات/ الجابدات	الكيلات/ القياسات	القيمة النقدية(بوجو. فرنك)
وطن بني سليمان	720	4320	12960بوجو 24105.6 فرنك	720	4320	6480 بوجو 12052.8 فرنك
وطن حمزة	164	984	2952 بوجو 5490 فرنك	164	984	1224 بوجو 2745.36 فرنك
وطن بني يعقوب	136	816	2448 بوجو 4553 فرنك	136	816	1224 بوجو 2276.64 فرنك
المجموع	1020	6120	18360 بوجو 34148.6 فرنك	1020	6120	9180 بوجو 107074.8 فرنك

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص 164.

الملحق رقم (02)

جدول مقارن لمردود الضرائب الزراعية لكل من بايلك السلطان والتيطري مقارنة بالمردود الضريبي لبايلك الشرق وبايلك الغرب.[2]

المصدر المعتمد في تقدير الضرائب الزراعية للجزائر العثمانية	المردود الضريبي لدار السلطان	المردود الضريبي بايلك التيطري	المردود الضريبي بايلك الشرق قسنطينة	المردود الضريبي بايلك الغرب وهران	نوع العملة
الدكتور شاو	12000	12000	80000 إلى 100000	40000 إلى 50000	ريال بوجو
فانتور دوبارادي	50000	67000	228000	273000	قمرش قوي
شالر	16000	4000	6000	75000	دولار اسباني
الشريف الزهار	20000	80000	110000	110000	ريال بوجو
مذكرة عن الجزائر 1830	86880	21720	325800	325800	فرنك
كلوزال	100000	150000	406562	500000	فرنك
جانتي دوبرسي	130277	44932	14855	155432	ريال بوجو

2 - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص ص 183-184.

ليكان	287500	287000	575000	690000	فرنك
البارون جوشرو	94000	24000	220000	138000	فرنك
روزي	41021.3		778811	622402.5	فرنك
فال باريزو	225000	325000	550000	650000	فرنك
استري	125000	125000	30000	250000	فرنك

الملحق رقم (03)

جدول يوضح عائدات الدنوش.[3]

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك التيطري	دنوش أوطان دار السلطان	المجموع
لوجي دوتاسي 1725	120000 ف أو 300000 ف	100000 ف 250000 ف	50000 ق 125000 ف	50000 ق 125000 ف	
بايصونال 1725/24	112000 ق مع هدايا وترضيات				
شاو 1720	80000 إلى 100000	40000 أو 50000	12000	12000	
فانتور	228000ق	273000 ق	67000 ق	5000 ق	661300

[3] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص ص 140-141.

دوبارادي /1788 1890					ق مع هدايا 750900 ق
دي براتانفيل 1809					230000 ق مع الهدايا
شالير 1822	60000 دس	75000 دس	4000 دس	16000 س	
جيرردان /32 1830	294150 ف	302482.50 ف			

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولا: المصادر.

1- بفايفر سميون, مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر أبو العيد دودو، دار هومة الجزائر، 2009.

2- الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العامة، بيروت، لبنان، 1985.

3- خوجة حمدان بن عثمان ، المرآة، تح محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

4- الزهار أحمد الشريف ، مذكرات الحاج أحد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

5- الزياني محمد بن يوسف ، دليل الحيران، تح المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

6- شالر وليام, مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) مقر، اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.

7- ابن عبد القادر مسلم, أنيس الغريب والمسافر، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.

8- العنتري صالح ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة وإستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة تعليق يحيى بوعزيز،عالم المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

9- العنتري صالح, مجاعات قسنطينة ، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.

10- ابن المزاري عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحيى بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

11- ابن ميمون الجزائري محمد, التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تح، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.

12- هابنسترايت ج. أو. ، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر، ناصر الدين سعيدوني، ط2، البصائر، الجزائر، 2013.

ثانيا: المراجع.

1- الأرقش دلندة وآخرون, المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003.

2- بحري أحمد, الجزائر في عهد الدايات، ج2، دار الكفاية، الجزائر.

3- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008.

4- بوعزيز يحي, الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة ،ج2 ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

5- بوعزيز يحي, مدينة وهران عبر التاريخ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

6- الريس محمد ضياء الدين ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر، 1985.

7- الزبيري محمد العربي,التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1972-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

8- زوليخة سماعيلي, تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الى الاستقلال، دار دزاير، الجزائر، 2013.

9- ستيفن جيمس ويلسون، الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797)، تر علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

10- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

11- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.

12- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010.

13- سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ- العهد العثماني-، ج4، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

14- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
15- سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري بباياك قسنطينة أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013.
16- سعيدوني ناصر الدين، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013.
17- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر، أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2012.
18- سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2013.
19- سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر ، الجزائر،2013.
20- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية –دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
21- سعيدوني ناصر الدين، ولايات المغرب العثمانية- الجزائر تونس طرابلس الغرب-، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013.
22- شويتام أرزقي, نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005.
23- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005.
24- بن طاهر الحبيب، الفقه المالكي وأدلته، ط3، ج1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 2003.
25- العقبي صلاح مؤيد, الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البرق، بيروت، لبنان، 2002.
26- عمورة عمار, الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

27- عمورة عمار, الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، الريحانة، الجزائر، 2002.
28- غربي الغالي, العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007.
29- غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2، وزارة المجاهدين،2007.
30- فركوس صالح, المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين الى خروج الفرنسيين 1962، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002.
31- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م-1962)، دار العلوم، الجزائر، 2002.
32- فركوس صالح، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال(814ق م-1962)، ج1، دار يدكوم، الجزائر، 2013.
33- القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979.
34- القرضاوي يوسف، فقه الزكاة، ج 2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973
35- القطان بن خليل المناع, تاريخ التشريع الإسلامي، ط4، وهبة للنشر، القاهرة، مصر، د.ت.
36- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500- 1830)، مج3، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2009.
37- كنتور رابح، أوقاف البليدة ووطن يسر، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2016.
38- المدني أحمد توفيق، محمد عثمان الباشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
39- مريوش أحمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007.
40- الميلي مبارك بن محمد, تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.
41- هلال عمار, أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 -1962) ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

42- هلايلي حنيفي, أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
43-عباد، صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، ط3، دار هومة، الجزائر، 2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية.

1- بلغيث عبد القادر، الحياة السياسية والإجتماعية لمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحضارة الإسلامية، إشراف، أحمد الحمدي، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014.
2- بوعزيز جهيدة، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني (1771-1837م/1185-1253هـ)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الريف والبادية، جامعة قسنطينة2، 2011-2012.
3- بوغدادة الأمير، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء انموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، إشراف أحميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007-2008.
4- دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206=1282هـ/1792=1865م)، أطروحة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008.
5- دحماني توفيق، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1193هـ-1779م- 1246هـ-1830م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004.
6- سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان أنموذج، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، دادة محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014.
7- غطاس عائشة, الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر1700-1830، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف، مولاي بالخميسي، جامعة الجزائر، 2000-2001.

8- مريخي رشيد، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا (1212-1220هـ/1798-1805)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف، عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011.

9- معاشي جميلة، الانكشارية و المجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف، كمال فيلالي، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007-2008.

10- مكاحله نهى محمد حسين، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، إشراف، فالح حسين، جامعة الأردن، 1999.

11- موساوي فلة القشاعي المولودة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف، ناصر الدين سعيدوني معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990.

رابعا: المجلات والموسوعات.

1- تيتة، ليلى، تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع.17، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2014.

2- الخداري محمد، بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني- نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)-، مجلة كان التاريخية، ع.22، ديسمبر 2013.

3- سعيدوني ناصر الدين, الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع.44، 1992.

4- سعيدوني ناصر الدين, تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة، ع.32، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011.

5- سعيدوني، ناصر الدين، مذكرة حول إقليم قسنطينة، مجلة الأصالة، مج 23، ع.70-71، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011.

6- سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، ع.13، سبتمبر 2011.

7- العقاد صلاح، الأحوال الإجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي،

المجلة التاريخية المصرية، مج12، القاهرة، 1964-1965.
8- المشهداني مؤيد محمود حمد وأخرون، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع.16، جامعة تكرت، 2013.
9- الموسوعة الفقهية، ج 19، ط 02، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1990
10- يوسف أمير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830)، مجلة قضايا تاريخية، ع.1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل 2016.

خامسا: القواميس.

1- أبادي الفيروز, القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، 2005
2- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد, تهذيب اللغة، ج07، د ط، تح ، عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مصر.
3- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم, لسان العرب ، م ج 1 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، د ت.

فهرس المحتويات.

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....أ-د

المدخل:

مدخل حول الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني والضرائب الشرعية

.....16-06

1: لمحة عن الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني:.....13-06

1-1- الأوضاع السياسية 09-06

1-2- الأوضاع الإقتصادية:.....11-09

1-3- الاوضاع الاجتماعية:.....13-11

2- لمحة عن الضرائب الشرعية.....16-13

2-1- الخراج :.....14-13

2-2 عشور الأرض:.....15-14

2-3 الزكاة:.....15

2-4 الفيء والغنيمة:.....15

2-5 الجزية :.....16

الفصل الأول: السياسة الضريبية العثمانية في الجزائر.....18-48

المبحث: الأول الضرائب وأنواعها.....39-18

المطلب الأول: الضرائب والرسوم بالقطاع الريفي.....29-18

1- ضرائب الملكيات الخاصة:.....18

1-1- العشور:.....20-18

1-2- الزكاة.....20-21
2- ضرائب وعوائد أراضي البايلك.....21-23
2-1- نظام الخماسة.....22
2-2- نظام الحكور.....22-23
3- ضرائب الأراضي المشاعة (أراضي العرش).....23-28
3-1- الغرامة.....24-25
3-2- اللزمة.....25-26
3-3- المعونة.....26-27
3-4- الخطية.....27-28
3-5- معونات بلاد القبائل.....28
4- ضرائب إضافية.....28-29
4-1- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي.....28-29
4-2- الفرح أو البشارة.....29
4-3- خيل الرعية.....29
المطلب الثاني: الضرائب والرسوم بالمدن.....30-39
1- الدنوش والعوائد.....30-31
2- عائدات بيت المال.....31-32
2-1- مردود الأملاك العقارية.....31
2-2- التركات والودائع العمومية.....31-32
3- عوائد سكان المدن.....32-33
4- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى.....33
5- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية.....33-34
6- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري.....34-36
7- المصادرات.....36-37
8- غنائم الجهاد البحري.....37-38
9- الإتاوات والهدايا.....38-39

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب:.....39-48
المطلب الأول: في الأرياف.....39-46
1- النظام الترتيبي.....40-42
1-1- طريقة جمع العشور.....40-41
1-2- طريقة جمع الزكاة.....41
1-3- الغرامة والمعونة وغيرها.....42
2- نظام المحلة.....42-46
المطلب الثاني: في المدن.....46-48
الفصل الثاني: تأثير السياسة الضريبية على المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني.....50-75
المبحث الأول: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاقتصادية 50-55
المطلب الأول: أثرها على الزراعة.....50-53
المطلب الثاني: أثرها على الصناعات والحرف.....53-54
المطلب الثالث: أثرها على التجارة.....54-55
المبحث الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاجتماعية.....56-70
المطلب الأول: تأثير الضرائب على تصنيف السكان.....56-57
المطلب الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الزعمات المحلية 57-70
1- على الزعامات الدينية.....57-65
1-1 ثورة ابن الأحرش 1804.....59-61
1-2 ثورة درقاوة 1805:.....61-62
1-3- الثورة التيجانية 1826:.....63-65
2- على الزعامات القبلية.....65-70
2-1- قبائل المخزن.....65-67
2-2- قبائل الرعية.....67-69

2-3- القبائل المتحالفة.....69
2-4- القبائل المستقلة.....70
المبحث الثالث: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الثقافية.....71-75
المطلب الأول: أثرها على العلماء و الطلبة.....71-72
المطلب الثاني: أثرها على الزوايا.....72-73
المطلب الثالث: أثرها على الأوقاف.....74-75
الخاتمة.....77-78
الـمـلاحـــق.....80-83
قائمة المراجع 86-92
فهرس المحتويات.....94-97